مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies
أوراق سياسية

عودة المهاتيرية

الأحزاب والتيارات السياسية في ماليزيا بعد انتخابات 2018

سهام الدريسي

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

تمهيد

يصنِّف الدارسون نظام الحكم بماليزيا على أنه نموذج هجين ذو مفارقات بارزة؛ حيث يرسخ في ذات الوقت التعددية الحزبية والتنافسية الانتخابية المرتكزة فقط على سياسة التوافقات، والمركزية الشديدة لصورة الزعيم القائد ولكن دون ترسيخ الديمقراطية[1]. وقد أظهرت الانتخابات التشريعية الرابعة عشرة، التي أُجريت بتاريخ 9 مايو/أيار 2018، حدّة الصراعات السياسية بين الزعامات التقليدية للمنظمة الوطنية المالاوية المتحدة (أمنو)، وتشرذمها بين الحكومة (الجبهة الوطنية - PN) والمعارضة (تحالف الأمل- PH) من جهة أولى، وفتحت المجال السياسي مجدداً لعودة «مهاتير محمد» بصفته قوة فارقة ومحددة للمزاج العام للسلوك الانتخابي من جهة أخرى.

ولا يمكن استقراء دور الفاعلين السياسيين في المشهد الماليزي دون الرجوع إلى نتائج الانتخابات التشريعية العامّة الثالثة عشرة (2013)، التي لم يتمكن التحالف الحزبي الحاكم (الجبهة الوطنية) فيها من تحقيق أغلبية برلمانية مريحة، وواصلت خسارتها لمقاعد برلمانية لحساب قوى سياسية معارضة.

ولعلَّ أبرز ما يميّز الانتخابات العامة 2013 واكتملت إرهاصاته في انتخابات 2018 فضلاً عن الانفلات الحاصل على مستوى السلوك الانتخابي لقواعد ما أسماه رئيس الوزراء آنذاك نجيب عبد الرزاق (التسونامي الصيني)، في وصفه للتصويت الجماعي للماليزيين الصينيين لمصلحة المعارضة رغم عمق انخراط قياداتهم الحزبية في الجبهة الوطنية (PN) تراكمات الانتقال السياسي المبني على صراعات حادة بين زعامات الحزب الحاكم ذاته التي أدت فعلياً إلى توجُّه عام من السياسات التقليدية لاحتكار المالاويين للسلطة إلى تعزيز سياسة الاندماج العرقي على مستوى المناصب الرفيعة في حكومة مهاتير محمد الجديدة (10 مايو/أيار 2018).

[1] Jiri Holik, Malaysia: Between Democracy and Authoritarianism, Association of International Affairs,September2011.https://goo.gl/rNFCM3

يمر المشهد السياسي الماليزي بمرحلة انتقال مفصلية تنطوي على احتمالية أن تواجه البلاد تحديات أشد عندما تنتقل من السياسة القديمة للهيمنة السياسية للعرق المالاوي المسلم إلى سياسة جديدة ترسخ التعددية العرقية-الدينية في الدوائر العليا لصناعة القرار، ليس فقط على مستوى الخطاب الانتخابي بل أيضاً فعليّاً. و يجدر بالذكر أن ماليزيا عرفت العديد من التحديات السياسية الجديّة، عقب استقلالها عن المستعمر البريطاني في سنة 1957، وذلك لكونها تتميّز بالتنوّع العرقي والديني، حيث يمثّل الماليزيون أغلبية ضئيلة (55%) مقابل المجموعات الصينية (23%)، بالإضافة إلى العديد من المجموعات العرقية الأخرى (الهندية/ اليمنية/..).

لذلك تسعى هذه الورقة إلى دراسة أبرز الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي الماليزي ما بعد انتخابات 2018، بتقييم تاريخي لأبرز قياداتها وتوجهاتها، إلى جانب رصد أهم نقاط القوة والضعف لديها.

التعريف المفاهيمي وخلفيات المشهد السياسي الماليزي

- الأحزاب السياسية

انتشرت فكرة الحزب السياسي في البلدان النامية بشكل رئيسي خلال الحقبة الاستعمارية الأوروبية، وقد تباينت ظروف تشكيلها وتوجهاتها الإيديولوجية بشكل كبير.

في الغالب تمنح الأحزاب السياسية لأنظمة الحكم نوعاً من الشرعية الضرورية؛ من خلال تأمين الخلفيات الإيديولوجية أو العناصر القادرة على إدارة الشأن العام أو التأسيس للمشاركة السياسية.وللأحزاب السياسية دور قيادي في تأييد الأنظمة لتأمين شرعية ممارسة السلطة داخل المجتمع.وفي البلدان الأفريقية-على سبيل المثال-أُسِّست الأحزاب السياسية الحديثة بشكل رئيسي بعد عام 1945، باستثناء حزب ترووبغ الليبيري الذي شُكِّل في عام 1860، في حين أن الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية موجودة منذ استقلالها (القرن التاسع عشر) مقتدية بالنماذج الحزبية الموجودة في أوروبا، و يعد حزب المؤتمر الهندي، الذي أُسِّس في عام 1885 خلال الحكم الاستعماري البريطاني بصفته ممثلاً لمختلف الأطراف الهندية المحلية،

أقدمَ حزب سياسي في آسيا.

في السياق الماليزي، تبرز تناقضات بناء الدولة وتعقيداتها، وتوحيد المجتمع المنقسم عرقياً، بوضوح على مستوى العمل الحزبي والأجندات التي بدورها تراوح بين الولاء للمجموعة العرقية أو الولاء الكليّ وغير المشروط للدولة. وفي الغالب تُعَدُّ عملية بناء الدولة في النماذج ذات التعددية العرقية-مثل ماليزيا-أحد أبرز التحديات لصناع القرار والفاعلين السياسيين؛ لأنها تقترن بمسارات بناء هوية وطنية موحدة قادرة على استيعاب التنوّع مع انغراس الانتماء القوميّ للأمة. تسيطر هذه المراوحة على نظام الحكم الماليزي منذ استقلالها في عام 1957، رغم الاستقرار النسبي والتطوّر الاقتصادي السريع، خاصة خلال العقدين الماضيين، حيث واجهت عملية تنفيذ مشروع بناء الدولة الماليزي العديد من العراقيل الجديّة؛ بهيمنة مستمرة للتجاذبات الإيديولوجية والولاءات العرقية على الأجندات السياسية.

من الأفضل التوسع أكثر في هذا الإطار النظري، بالإشارة إلى أنواع الأحزاب في مختلف المجتمعات، خاصة التي تتميز بتنوع إثني كالحالة الماليزية، لذلك يمكن القول إن سياسات بناء الأمة في ماليزيا ترتكز بالأساس على سياسة المراوحة والمصالحة بين مختلف الهويات (المجموعات العرقية)؛ لأنّ التحديات الناجمة عن مسألة الهوية القومية/ الوطنية تكمن في تعدّد القوميات بسرديات إيديولوجية شديدة الخصوصية في ماليزيا.

- النظام السياسي الماليزي

ماليزيا دولة إسلامية ذات نظام فيدرالي ملكيّ دستوري، وتتكوّن من 13 ولاية، يحكم تسعاً منها سلاطين، يُنتَخب الملك من بينهم كلّ خمس سنوات بوصفه الحاكم الأعلى، ويحكم الولايات الأربع الباقية محافظون. ويتميّز النموذج الماليزي بأن لكلّ ولاية دستورها الخاص، ومجلساً تشريعياً، وآخر تنفيذياً مستقلاً يرأسه كبير وزراء الولاية، ويهتم بإدارة وتنظيم الشؤون المحلية، ويتولى السلطان بالوراثة الإشراف على الشؤون الدينية. أمّا السلطة التشريعية فيتقاسمها كلّ من مجلس الشيوخ، الذي يعيّن الملكُ ما يقارب ثلثي أعضائه، وترشح كلّ ولاية عضوين، في حين ينتخَب أعضاء مجلس الشعب (DiwanRakyat) مباشرة، لمدّة نيابية تقدر

بخمس سنوات.

أما بالنسبة إلى السلطة التنفيذية فتتبنى ماليزيا النظام الملكي الدستوري الذي يخوّل الفائزَ في الانتخابات التشريعية العامة على مستوى الدولة تشكيلَ حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس وزراء من الحزب أو الائتلاف الحزبيّ، بصلاحيات واسعة□ويتولى رئيس الوزراء متابعة أعمال المدعي العام، وضمان الأمن العام، والتخطيط الاقتصادي، والتشريعات الدينية، والانتخابات، والخدمات العامة، وإعلان حالة الطوارئ، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى الولايات، يتولى القيادي المرشح من طرف الحزب الفائز رئاسة مجلس الوزراء محليّاً[2]. وقد اختار الفاعلون السياسيون بماليزيا سياسة التحالفات بين أحزاب أو تيارات ذات مرجعية عرقية من خلال العمل على توسيع الائتلاف الحاكم (الجبهة الوطنية) منذ خمسينيات القرن الماضي، وتعزز هذا التوجه العام في السبعينيات، لاحتواء مخاطر المنافسة السياسية والاقتتال الطائفي على أساس الاحتقان العرقيّ (مثلما حصل في أحداث 1969-1987).

- الخيارات العرقية للنظام السياسي الماليزي

بدا أن الخيار الفيدرالي مقاربة عقلانية ومفروضة على ماليزيا في مرحلة الاستقلال، خاصة أن الاستعمار البريطاني انتهج أسلوب الحكم المشترك مع مختلف سلاطين الأقاليم الماليزية، وهو ما سمح لهم بالحفاظ على مصالحهم ومقوّمات الحكم التقليدي داخل مشروع بناء الدولة الماليزية الحديثة ما بعد 1957. كذلك يتناسب النظام السياسي الفيدرالي مع التعددية العرقية-المجموعات الصينية والهندية والمسيحية-المتغلغلة تاريخياً في النسيج المجتمعي لماليزيا بالرغم من الهيمنة الكبرى للنخبة الماليزية بصفتهم (السكان الأصليين).

يحدد دستور ماليزيا مسؤوليات كلٍّ من السلطات الفيدرالية وسلطات الأقاليم التابعة وواجباتها، وتحتكر السلطة المركزية إدارة الشؤون المالية، والدفاع، والعلاقات الخارجية، والسياسات الاجتماعية، وتحديد السياسات الاقتصادية، وكذلك الضرائب، في حين تقتصر صلاحيات السلطة المحلية على إدارة الموارد الطبيعية للإقليم والاحتفالات الدينية والجمارك.

[2] محسن محمد صالح، النهوض الماليزي.. قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 136، الطبعة الأولى، 2008. http://www.ecssr.ae

ولكن منذ الاستقلال، تمّ الحفاظ على المقاربة العرقية للحكم وتعزيزها منهجيّاً لتصبح جوهر الثقافة الوطنية والممارسة السياسية في ماليزيا، بالرغم من صعود النخبة الإصلاحية في بداية القرن الواحد والعشرين.

- خلفيات المشهد السياسي الماليزي

حسب المسح الديمغرافي لعام 2000 في ماليزيا، فإنّ مجموع السكان يقارب 22 مليون نسمة، منهم 94.1 بالمئة بدرجة مواطن. وقد أظهر هذا التعداد السكاني أن المالاوي يمثّلون 65.1 بالمئة (Bumiputera - أبناء الأرض)، في حين أن الصينيين يمثلون 26 بالمئة، والهنود بنسبة 2.19 بالمئة، أمّا باقي المجموعات العرقية فتمثّل 1.2 بالمئة بتنوّع ديني ولغويّ وثقافي مؤثر في التركيبة الاجتماعية والمشهد السياسي لماليزيا (النسب خاصة فقط بالمواطنين).

تظهر علاقة التشابك بين العرق والدين واللغة المشكّلة للهوية الماليزية في الدستور بوضوح؛ بتنصيص على علوية الدين الإسلامي ولغة المالاوي، ومن ثم فخلفيات المشهد السياسي الماليزي ترتكز بالأساس على تضخيم دور أبناء الأرض الأصليين، بوصفهم الأغلبية السكانية. ويتأسس المشهد السياسي على البنية الاجتماعية العرقية والعقلية التفاضلية للمالاوي، وهو ما عزّز مشاعر الانقسام بين مختلف المجموعات العرقية، وعرقل تشكّل المجتمع الماليزي الموحد.

من المهم القول إنّ السرديات التاريخية ‹الرسمية› غالباً ما تضخم الدور المالاوي في تشكّل المجتمع الماليزي المعاصر بتركيز شبه ممنهج على مساهمات هذه المجموعة في بناء الدولة ومؤسساتها في مرحلة ما بعد الاستقلال بالتقليل من شأن معطى الوحدة القومية، أو بتقزيم إسهامات باقي المجموعات العرقية. إذ لطالما أظهرت الحكومات الماليزية -إعلامياً وفي المناهج الدراسية والمحافل الوطنية- حرصاً على ترسيخ أهمية وأفضلية النضال الوطني للمالاويين في تحقيق الاستقلال. بالإضافة إلى أنّه في داخل الحركات الوطنية المالاوية ذاتها، في مرحلة ما قبل الاستقلال، كان هناك الكثير من الانقسامات الإيديولوجية الواضحة بين الجماعات الراديكالية والمحافظة، وقد استمرت حتّى بعدما تمكنت المجموعة القومية المحافظة التي تمثلها (المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة) من الهيمنة على إدارة الشأن العام ما بعد الاستقلال، بتطلّع

واضح لإقامة دولة ماليزية ذات قومية موحدة. لذلك، سعى القوميون إلى أن يقدموا تنازلات لخلق (دولة مجتمع تعددية) عند منح الاستقلال في عام 1957، وتقاسموا السلطة مع غير المالاويين (الصينيين والهنود) الذين كانوا في الأساس مجتمعات مهاجرة استقروا في الملايو الاستعمارية في القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، وعلى الرغم من إنشاء آليات تقاسم السلطة على المستوى الاتحادي على أساس مقوّمات الديمقراطية التوافقية، فقد أعيد تشكيل السيادة السياسية الماليزية كما تمثَّلتها القيادات السياسية من أصول مالاوية؛ لأنها لطالما مثلت العمود الفقري للتحالف (1957-1974)، ولاحقاً تحالف الجبهة الوطنية(Barisan Nasional).

ويظهر التعقيد في النموذج الماليزيّ و الاستثناء في الترسيخ المستمرّ لمركزية القرار السياسي لدى العنصر المالاويّ، وهو ما يناقض شروط الديمقراطية التوافقية، ولكنه يؤسس فعلياً لنظام حكم توافقية الهيمنة(hegemony consociationalism) بتفوّق المجموعات غير المالاوية (مثل الصينية) اقتصادياً وسيطرة المالاويّ سياسياً.

- الانتخابات التشريعية 2018 والظاهرة الحزبية في ماليزيا

كشفت الانتخابات التشريعية الماليزية لعام 2018 عن تحولات جوهرية في ديناميات الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة منذ بداية نشأتها في المشهد السياسي. والتي تعد التغيير الجذري الأول في التاريخ المعاصر لماليزيا[3]. تطوَّرت الممارسة الحزبية في ماليزيا من خلال التفاعل مع التعددية العرقية وطبيعة التنوّع المتجذرة داخل هذا المجتمع الإسلامي الآسيوي، ولطالما استثمرت النخب السياسية الحاكمة والمعارضة خصوصية البيئة الاجتماعية في الاستقطاب الإيديولوجي.

وفي بداية العقد الحالي من القرن الواحد والعشرين، بدأت حالة التشرذم الحزبي تتبلور بالتوازي مع تصدع في موازين القوى التقليدية (خروج مهاتير من الحزب الحاكم (المنظمة المالاوية الوطنية - أمنو) والتحاقه بتحالف المعارضة منذ 2016) إلى جانب نشوء حالة من إعادة

[3] عربي بوست، لماذا عاد مهاتير محمد إلى السياسة بعدما اعتزلها؟ فوزه أنهى 60 عاماً من سيطرة (الجبهة الوطنية) على الحكم (مترجم)، 10 مايو/أيار 2018. https://goo.gl/J3rhyF

ترتيب جبهة المعارضة (تفكيك تحالف المعارضة (باكاتان راكيات)،وإقصاء الحزب الإسلامي لعموم ماليزيا من التكتل البديل (تحالف الأمل) في 2015).

هذا الحراك السياسي الحزبي يمثّل تعبيراً عن إرادة عامة ترى بالضرورة إعادة صياغة منظومة الحكم في ماليزيا، والتصدي لأجندات الفساد، والانتهاكات التي يتورط فيها رئيس الوزراء السابق ‹نجيب عبد الرزاق›؛ الذي ثار ضده غضب شعبي بعد اتهامات رسمية موجهة إليه من طرف وزارة العدل الأمريكية باختلاس أموال عامة بما يقارب 731 مليار دولار من صندوق تنمية ماليزيا MDB [4]، وتبييض الأموال في أرصدة أجنبية، وحسابات مصرفية لحساب عائلته وحاشيته المقربة.

هكذا جاءت الانتخابات التشريعية لسنة 2018 كعمليّة تغيير واضحة للمشهد السياسي؛ بإزاحة الحزب الحاكم (منظمة الملايو الوطنية المتحدة - UMNO)بعد أجيال من احتكار قياداته المالاوية منصب رئاسة الوزراء (قرابة 60 سنة) من جهة أولى، وتوجه عام ومبدئي لدى مختلف الفاعلين السياسيين (المعارضة)، وكذلك بعض منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مناصري الحراك الاحتجاجي (ميدانياً/ مواقع التواصل الاجتماعي)،لإنعاش التجربة الماليزية الإصلاحية (ازدهار اقتصادي/ تعددية..) بمكافحة الفساد وغطرسة نظام نجيب عبد الرزاق[5].

على الرغم من الأفضلية المؤسسية الواضحة للأحزاب في السياسة الانتخابية الماليزية، فإن الأحزاب نفسها هي كيانات تحتاج إلى دعم قوي وشبكة علاقات تضمنها مجموعة من الهياكل الخارجية (غير حزبية/ مجموعات ضغط منظمات مجتمع مدني): غرف التجارة، والجمعيات، والمنظمات الدعوية، وغيرها ومن ثم تستمد الأحزاب السياسية الماليزية قوتها ميدانياً من الروابط الزبائنية، حيث يتلقى المرشحون أو الشخصيات المؤثرة محلياً بالضرورة دعماً مستقلاً (أموال/ مناصب/تسهيلات ..)، وتساعد الأطراف المساندة للحزب على استقطاب المؤيدين الأساسيين وضمان استمرارية ولائهم،وهو ما يسمح للحزب بالتركيز على شبكة دوائر أخرى

[4] عربي بوست، لماذا عاد مهاتير محمد إلى السياسة بعدما اعتزلها؟ فوزه أنهى 60 عاماً من سيطرة (الجبهة الوطنية) على الحكم (مترجم)، 10 مايو/أيار 2018.https://goo.gl/J3rhyF

[5] معتز زاهر، ماليزيا تشهد نقلة تاريخية..قراءة في الانتخابات الماليزية، مركز رؤيا للبحوث والدراسات، 11 مايو/أيار 2018. http://ruyaa.cc/Page/8289

وأقل أهمية،و لكنها أيضاً تقدم الدعم المادي والمعنوي له.

الأحزاب والتيارات السياسية في ماليزيا

1- تحالف الجبهة الوطنية (Barisan Nasional)

منذ سنوات الاستقلال الأولى كان للهوية العرقية دور حيوي في المشهد السياسي الماليزي، خاصة أنّ هذا المعطى ألهوياتي قد أثّر بعمق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي لطالما رسّخت الأفضلية للملايو على حساب الأقلية الكبرى مثل الماليزيين الصينيين أو الهنود.

تاريخياً تطوَّرت المقاربة السياسية والتشريعية لمقوّمات المواطنة في ماليزيا، حيث حرص رئيس الوزراء مهاتير محمد على إعادة صياغة معالم طبقة الملايو الجديدة (المنضبطة والفاعلة)، وذات الحضور الديناميكي الريادي مقارنة بباقي المكوّنات العرقية، ولكن بامتيازات ومزايا كبرى من طرف الدولة.

مازال التمثيل السياسي والمواطنة في السياق الماليزي ينبني على الهرمية أو التفاوت في الحقوق، حيث يظهر الماليزيون الصينيون مواطنين من الدرجة الثانية. وينبني منطق الدولة الماليزية على مركزية الهوية المالاوية ذات المرجعية الإسلامية بصفتها محدّداً للتمثيل السياسي الكامل أو المقيّد، ومن ثم فالنموذج الماليزي يتأسس على إرث تاريخي (منذ 1957) رسَّخ التسوية السياسية التي منحت الأقليات الصينية والهندية حقوق المواطنة بامتيازات تفاضلية، وخاصة لحساب المالاوي (الأصليين) (مثل التوظيف/ الجامعات/ الرخص التجارية/الامتيازات المالية).

واستناداً إلى هذه السمّات السابق ذكرها، وصف الباحثون الدولة الماليزية بأنها نظام سياسي» أساسه «مالاوي»شكلاً ومضموناً، لتصبح السلطة السياسية وميكانزمات الهيمنة داخل مؤسسات الدولة تخضع بالأساس لهذا المعطى الهوياتي التفاضلي[6].

عموماً وعلى أساس هذه الخلفية التاريخيةالعرقية عرفت ماليزيا تعنتاً وصعوبة في ترسيخ

[6] SurainSubramaniam, Assessing Political Dynamics in Contemporary Malaysia: Implications for Democratic Change, ASIANetwork Exchange, Fall 2011, Vol 19. https://www.asianetworkexchange.org/articles/10...12/

منظومة حكم ديمقراطية ليبرالية بسبب عمق التفاوت بين مختلف فئات المجتمع إثنياً ودينياً، وسياسات الانحياز للعنصر المالاوي التي اتبعتها وأسست مقوّماتها تشريعياً (المنظمة الوطنية المالاوية المتحدة) بوصفها الحزب الأول الحاكم لعقود.

1- حزب المنظمة الوطنية المالاوية المتحدة

لطالما كان هذا الحزب مهيمناً على المشهد السياسي والحكومي لماليزيا منذ الاستقلال، وقد ازدادت نطاقات نفوذه وترسيخ إيديولوجيته كأجندة محددة لتوجهات وسياسات الدولة بوصول (مهاتير محمد) إلى منصب رئاسة الوزراء في عام 1981. وتاريخياً كان قوةً رئيسية مهمة منذ الاستقلال، وتحوّل في بداية السبعينيات إلى الحزب السياسي القيادي لكلّ الحكومات الماليزية (إلى حدود انتخابات 2018) بعد أعمال الشغب ذات الطابع الاحتجاجي العنصري في عام 1969.

أغلبية أعضاء المنظمة وقياداتها الحزبية ينحدرون من مجموعة المالاوي، وينشطون في أكثر من 1700 فرع محليّ، حيث تنتظم الاجتماعات العامة السنوية لانتخاب الممثلين على المستوى المحلي كذلك لاختيار رئيس اللجنة الحزبية المحلية المكوّنة من عشرة، ثمّ الترشح للانتخابات البرلمانية. لذلك يعد هذا الحزب الممثّل السياسي للأغلبية، خاصة أنه يضمّ ما يقارب 2.7 ملايين عضو (إلى حدود انتخابات 2013) من المالاويين. ويجري الحزب انتخاباته الداخلية كلّ ثلاث سنوات بترشيح أعضاء اللجان المحلية لمناصب قيادية على المستوى المركزي، وكذلك تزكية بعض الأعضاء للالتحاق كمندوبين محليين لدى القيادة العليا للحزب أو كمرشحين للتنافس على مناصب مهمة مثل الرئاسة وعضوية المجلس الأعلى..إلخ.

وتعد المناصب القيادية على المستوى المركزي للمنظمة الوطنية المالاوية المتحدة شديدة الأهمية في الحياة السياسية الاقتصادية في ماليزيا، لذلك تشتد المنافسة للترشح لها والفوز بها، خاصة أن زعيم الحزب دوماً ما يصبح رئيس وزراء ماليزيا. من المهم الاستنتاج أنّ حيوية العمل السياسي وتقاسم الأدوار (ديمقراطياً) داخل هذا الحزب الحاكم يؤثر مباشرة وبعمق في السلوك السياسي لباقي الأحزاب والناخبين والمناخ العام للانتخابات البرلمانية لماليزيا.

كانت الإستراتيجية الأولية للمنظمة الوطنية المالاوية المتحدة هي توظيف الاستثمارات الحكومية في عدّة قطاعات ومجالات لحساب العنصر المالاوي، ومن ثم تطوّرت لتعزيز الدور المباشر لذات المجموعة في الأنشطة الاقتصادية.

في عام 1991 تبنى رئيس الوزراء الدكتور (مهاتير محمد) خريطة كاملة ومنسجمة للتنمية تحت ما يعرف بـ(رؤية 2020)، التي تعني ببساطة الأجندة الحكومية الرامية لتحويل ماليزيا إلى دولة صناعية ومتقدمة اقتصادياً. تدور الاهتمامات الكبيرة لمشروع 2020 حول قائمة بتسعة تحديات ومعوّقات يتعين على ماليزيا تجاوزها لتحقيق النجاحات المراهن عليها واقعياً، وقد سعت هذه الأجندة إلى ترسيخ الانتماء لدى مختلف المجموعات العرقية بطرح مبادرة(Bangsa Malaysia)، التي تفترض ضرورة التأسيس لأمة ماليزية موحدة، وهو ما يعكس إدراك صناع القرار قصور التجارب السابقة خلال أربعين سنة الماضية لخلق مجتمع متماسك.

أ- النشأة:

أُسس هذا الائتلاف الحزبي تدريجياً قبل الاستقلال، بوصفه ميثاقاً انتخابياً بين فرع (أمنو) في مقاطعة كوالالمبور و حزب العمل الصيني في سلانغور لخوض الانتخابات البلدية التي جرت في 1952، ثم الانتخابات العامة لسنة 1955 التي شجعت المالاويين والصينيين على المزيد من التعاون، والتخفيف من المطالب القومية المهددة للسلم الاجتماعي و المصلحة العامة[7]. ثم التحق حزب الرابطة الهندية بهذا الائتلاف المرسخ للتعددية العرقية والمشاركة في ضمان استقرار الدولة وتطورها، مع مفارقة تميِّز النموذجَ الماليزي تتمثل في شرط التزام هذه الهياكل الحزبية بالتفرد العرقي (كل حزب يمثل طائفة عرقية)[8]. وقد تحول هذا التحالف الحاكم في بداية السبعينيات إلى ائتلاف الجبهة الوطنية بقيادة ‹تون عبد الرزاق› (رسمياً في يونيو/حزيران 1974)، بعد أن فاز بأغلبية ضئيلة في انتخابات 1969 بـ 66% من المقاعد

[7] نجم عبد الله الغزي، النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية .. عبد الرحمن تونكين نموذجاً، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد 5، العدد 1، مارس/آذار 2015.

[8] إسراء كاظم الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، أبريل/نيسان 2014.

البرلمانية، الذي سمح له بالفوز بأغلبية الثلثين (1974-2004) إلى جانب السيطرة على المجالس المحلية ومنصب رئاسة الوزراء على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى أغلب الولايات الماليزية.

يتألف هذا التحالف من الحزب الحاكم (حزب المنظمة الوطنية المالاوية المتحدة) (أمنو UMNO) وما يناهز 12 حزباً آخر، بعد إخراج الحزب الماليزي الإسلامي(PAS). ومن أبرز الأحزاب ذات المرجعيات العرقية أو الجهوية المنخرطة في هذه الجبهة الوطنية، التي خاضت الانتخابات التشريعية بقيادة رئيس الوزراء السابق (نجيب عبد الرزاق)، يظهر حزب المؤتمر الهندي الماليزي(MIC)، والرابطة الصينية الماليزية (MCA)، وهما أحد أهم الدعائم الحزبية للقيادات الحاكمة في خياراتها السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى مواقفها الصدامية مع المعارضة منذ انتخابات 2008 [9].

لا يمكن اختزال فكرة التحالف في حسابات انتخابية أو سعي الحزب الحاكم التقليدي (أمنو) إلى استقطاب دعم الأقليات العرقية، بل أيضاً يخضع لتكتيكات سياسية براغماتية لنجيب عبد الرزاق لإغلاق دوائر الفراغ والتشرذم التي أحدثها انشقاق (مهاتير محمد) والعديد من القيادات البارزة، مثل (محيي الدين ياسين)، من الحزب الحاكم في عام 2016، عقب فضيحة اختلاسه لمبالغ ضخمة من الأموال من الصندوق السيادي الماليزي MDB1 وقضايا فساد أخرى.

ب- الشخصيات المؤثرة:

١- عبد الله بدوي ومقاربة الإسلام الحضاري:

ينحدر عبد الله بن حاج أحمد بدوي من أسرة دينية عريقة، وقد ولد في 1939 بولاية بنانج، وأنهى دراسته الجامعية متحصلاً على بكالوريوس الآداب في الدراسات الإسلامية بمرتبة الشرف، ليتولى بعد سنوات من العمل الحزبي (كان أحد القيادات المؤسسة للحزب الإسلامي الماليزي) والسياسي مناصب وزارية مثل حقيبة التعليم، والدفاع، وأيضاً الشؤون الخارجية، ثم نائب رئيس الوزراء[10].

[9] سامر علاوي، ماليزيا.خريطة متشرذمة قبيل الانتخابات، شبكة الجزيرة الإعلامية، 9 مايو/أيار 2018..https://goo 3i5Cvb/gl

[10] الموقع الإلكتروني لجائزة الملك فيصل، دولة الرئيس عبد الله أحمد بدوي: الفائز بجائزة الملك فيصل العالمية لعام 2011.

تولى منصب رئاسة الوزراء بعد تنحي مهاتير محمد، من 2003 إلى حدود 2009، محافظاً على استمرارية الدولة وعلى تقاليد إدارة شؤون الحكم، بتعميق التركيز على بناء ماليزيا ومجتمعها، لكن بقدر وافر من التغيير، حيث حاول إعادة الهيكلة على أساس مرتكزات الدين الإسلامي وقيمه (الإحسان/ الخير/ التعايش السلمي/ النهي عن المنكر ومنعه بقوة القانون مثل الزنا والغش)[11].

يرى العديد من المراقبين أن عبد الله بدوي لم يكن شخصية تسلطية مثل مهاتير محمد؛ فقد أبدى استعداداً مبكراً للاستماع والعمل ضمن فريق، وأتى بمستشارين شباب، وسعى إلى التحرر الاقتصادي، وأعلن الحرب على الفساد، وتحسين الحكم، وفتح المجال الديمقراطي في سياق تجديد السياسات المتبعة في ماليزيا مثل النموذج الاقتصادي، وأكد أهمية استئصال الفقر، وسلط الضوء على تنمية رأس المال البشري، وتحويل التركيز إلى التنمية الإقليمية.

طرح عبد الله البدوي مقاربة سياسية ذات بعد ثقافي-اجتماعي تراهن على ترسيخ ممارسات ومبادئ ما يطلق عليه (الإسلام الحضاري)، بمعنى تطويع القيم الدينية الإسلامية وترسيخها ضمن الروتين اليومي للمواطنين بماليزيا بما يتناسب مع واقع التنوع العرقي والديني،ومن ثم فقد ظهر- من هذا المنظور- توجه حكومي واضح برعاية (البدوي) لجعل التعاليم الإسلامية المرجعية الأساسية لمواصلة بناء ماليزيا دولة متقدمة وقوية من جهة أولى، وكذلك سعى لتبيان التحديثات اللازمة لإنجاح هذا المشروع الحضاري، من خلال تنظيم لقاءات واجتماعات لمناقشة ملامح هُوية الأمة الماليزية المرتكزة على الإسلام ولكنها معترفة ومنفتحة على خصوصية التنوع العرقي داخلها[12]. ومن ثم رسخ الخطاب السياسي لعبد الله البدوي البعد الأخلاقي والعملي للإسلام الحضاري؛ حيث يتحدث كثيراً عن الحوكمة الرشيدة، والكفاءة في إدارة الشأن العام، بالتوازي مع صقل السلوكيات العامة، وتنمية الرأس المال البشري لماليزيا على أساس القيم

http://kingfaisalprize.org/ar

[11] Muhamed Ali, Malaysia's Islam Hadhari and the role of the Nation-State in International Relations, Islam and International Relations (Abdelkader et al (ed)), Springer Press,pp 207-228. 2016. https://goo.gl/hqsP8J

[12] Ahmad Fauzi Hamid & Muhamad takiyuddin Ismail, Abdullah Ahmad Badawi: A Malaysian Neo-Conservatives?,Japanese Journal of Political Sciences, September 2012 https://goo.gl/JG4Hba

الإسلامية الكونية؛ بتشجيع برامج حكومية مثل (خطة النزاهة الوطنية)[13].

وعلاوة على ذلك، فإن منظومة الإسلام الحضاري بوصفها نموذج حكم تتبناه السلطة في إدارتها وصياغة سياساتها في عهد عبد الله البدوي قد وضعت على عاتق أجهزة الدولة ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، وتفترض إعلاء المصلحة العامة للمجتمع الماليزي على المصالح الفئوية الحزبية أو لأصحاب النفوذ.

أهم تحديات الحكم التي واجهت (البدوي) تتلخص تقريباً في معضلة التأسيس لشرعية سياسية بديلة أو منافسة لكاريزما (مهاتير محمد)، الذي ترى فيه الأغلبية زعيماً ومؤسساً لماليزيا الدولة الحديثة من ناحية أولى، ويتمثله بالمقابل خصومه بمساوئ قبضته الحديدية، وسياساته الأمنية التعسفية، إلى جانب سيطرة النظام والحزب الحاكم على مؤسسات الدولة والإعلام، من جهة ثانية[14]. لذلك حرص بدوي بصفته رئيساً للوزراء على خلق صورة قيادية لذاته مغايرة لصورة مهاتير محمد، بالشروع في سياسات وطنية مغايرة لمبادئ الظاهرة المهاتيرية، على الرغم من أنه أيضاً يؤمن بضرورة المحافظة على استمرارية النظام وأجنداته التنموية.

ويرى العديد من الدارسين لسياساته أن مقاربة الإسلام الحضاري، ومحاولة تقديم فلسفة حكم وإدارة الشأن العام على أساس فهم تقدمي لتعاليم الإسلام لا تعدو أن تكون مجرد حماسة دعائية في سياقات دولية تتسم بالمقولات الدعائية (الإسلاموفوبيا) في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر. لكن لابد من الإشارة إلى أن الدور السياسي لعبد الله بدوي خلال السنوات الأخيرة قد انحصر في انضمام شكلي للحزب الحاكم (أمنو)، ولكنه حضر قبيل أيام من تنظيم الانتخابات التشريعية ووجه تحذيراً مبطناً للماليزيين من أخطاء المعارضة، متهماً برامجها الانتخابية بالشعبوية، والرغبة في الاستيلاء على السلطة لا خدمة الشعب، وصعوبة التوافق الفعلي بين تيارات إيديولوجية متناقضة (تحالف الأمل)[15].

---

[13] Ahmad Fauzi Abdul Hamid & Muhamad Takiyuddin Ismail,Islamist Conservatism and the Demise of Islam Hadhari in Malaysia, Islam and Christian–Muslim Relations,17 February 2014.https://goo.gl/iksiVa

[14] Ahmad Fauzi Hamid &Muhamadtakiyuddin Ismail, Abdullah Ahmad Badawi: A Malaysian Neo-Conservatives?,Japanese Journal of Political Sciences, September 2012. https://goo.gl/JG4Hba

[15] Sumisha Naidu, Another PMscorned by Mahathir, Abdullah Badawi warns voters to be careful about

وقد حدث التحول من عبد الله بدوي إلى نجيب عبد الرزاق في وقت كان فيه حاملو شعلة الإسلام السياسي في ماليزيا يتوجهون نحو تغيير أشكال تحركاتهم وطرق دفاعهم عن مواقفهم الإيديولوجية داخل المجتمع السياسي الماليزي. وقد فرض التشجيع الذي قدمه عبد الله بدوي للإسلاميين تحدياً حقيقياً لدى نجيب عبد الرزاق، خاصة أن القيادات المؤثرة استطاعت التغلغل في المجتمع المدني والسياسي الماليزي بخُطى متسارعة في مرحلة ما بعد مهاتير، الذي فرض عليها عدة ضغوط، لذلك التجأت إلى اندماج نشط في منظمات المجتمع المدني والغرف التجارية والأحزاب السياسية.

٢- نجيب عبد الرزاق:

شهدت السنوات الأخيرة من حكمه، وخاصة بعد تواتر فضائح الفساد بين أعضاء الحزب الحاكم، اضطرابات سياسية وانتهاكات لحقوق الإنسان وحرية التعبير التي من شأنها أن تقوض مرتكزات الديمقراطية (الهجينة) داخل النموذج الماليزي. فقد أصدرت حكومة نجيب عبد الرزاق عدة قوانين تعسفية لعرقلة التحركات السياسية التعبوية للمعارضة ونشطاء المجتمع المدني، مثل قانون الإرهاب 2015، وقانون مجلس الأمن القومي 2016، وقانون الأخبار الزائفة 2018، والعديد من التشريعات لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام (إغلاق مواقع إخبارية بعد تغطيتها لحادثة اختلاس الصندوق السيادي الماليزي). وفي ذات الوقت سعى (نجيب عبد الرزاق) إلى تعزيز نفوذه في مختلف الأقاليم الماليزية ذات التنوع العرقي بتحالفات سياسية متينة مع حزب المؤتمر الهندي الماليزي، والرابطة الصينية الماليزية، بالإضافة إلى تعاون مؤقت مع قيادات الحزب الإسلامي الماليزي. وقد تبنى في السنوات الأخيرة من شغله لمنصب رئاسة الوزراء شعارات توحيد ماليزيا، واحتواء تحديات التعددية العرقية والحزبية من خلال انفتاح كبير على علماء الدين وقيادات (متهمة بالتشدد) من الحزب الماليزي الإسلامي، مع التوجه البراغماتي لتأكيد نزعة الحكم الديمقراطي من خلال دعم حكومته بقيادات ذات مستوى رفيع من الرابطة الصينية الماليزية[16].

who they choose in GE14, Channel NewAsia, 06 May 2018.https://goo.gl/8hf4Xr

16 وونج شين هوات، هل ستقوم ماليزيا بتغيير المسار الإسلامي؟، موقع اللواء، 16 مارس/آذار 2018. https://goo.gl/e7ZExr

اقتصادياً، حتى قبل أن يصبح رئيسَ الوزراء لماليزيا، كان نجيب عبد الرزاق يدرك تماماً أن البلاد لا تستطيع أن تتحمل ضغوط التحولات الاقتصادية الدولية، وأوضح مراراً أن التحول في الاقتصاد الماليزي أمر ضروري،لذلك تبنى فكرة أنه مع تزايد التحديات في الاقتصاديات العالمية، فإن عناصر الاقتصاد الماليزي سوف تحتاج إلى تحسين هيكلي حتى يتسنى لها تجنب مصيدة الدخل المتوسط وزيادة معدل النمو،ولهذا السبب قدم برنامج التحول الاقتصادي (ETP) الذي يعد أول عمل من هذا النوع في تاريخ البلاد،وهذا جهد شامل سيحولها إلى دولة ذات دخل مرتفع، حيث يبلغ دخل الفرد قرابة 15000 دولار أمريكي بحلول عام 2020. ومن بين التدابير التي صممتها الحكومة الماليزية لتحقيق وضع الدخل المرتفع أن تظل البلاد رائدة في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة، وكذلك البرامج البيئية، بالتوازي مع تلبية الاحتياجات الحالية، دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة[17].

انتهت المسيرة السياسية لرئيس الوزراء السابق ‹نجيب عبد الرزاق› بإيداعه في السجن (10 مايو/أيار 2018) بتهمٍ كانت تلاحقه منذ عام 2015، وهي الفساد و اختلاس أموال من الصندوق السيادي للاستثمار الماليزي وإيداعها بحسابات مصرفية خاصة به، على الرغم من أنه عند توليه لمنصب رئاسة الوزراء تعهد بالنهوض بالبلاد من خلال رؤية تنموية طموحة لخصها في الشعار:›ماليزيا واحدة، الشعب أولاً، والأداء الآن‹، لتسريع تحقيق المشروع القومي الأهم (رؤية 2020).

مبدئياً، راهن محمد نجيب على تحقيق الوحدة بين مختلف المجموعات العرقية كشرط أساسي ومسبق لإنعاش هذه الأجندة التنموية، حيث حاول تجاوز النقائص أو الهفوات التي رسخها منهج مهاتير محمد ثم عبد الله بدوي؛ من خلال تَبَنٍّ حقيقي لمقاربة ‹المجتمع الموحد› المنسجم مع التنوع العرقي-الديني. وقد جدد إيديولوجيا ماليزيا موحدة (Bangsa Malaysia) باستنكار المحاولات السابقة المنهجة لفرض ثقافة المالايو على باقي المجموعات العرقية الأخرى، والتوجه لتعزيز ماليزيا المتعددة الأعراق.

17 LukmanThaib, Muslim Politics in Malaysia and the Democratization Process, International Journal of Islamic Thought, Vol 3, June 2013.

كذلك أحدث محمد نجيب تغييراً على المستوى الاقتصادي بمبادرة ‹النموذج الاقتصادي الجديد› (NEM)، لتطويع النموذج الماليزي مع التحديات المتزايدة في البيئة العالمية، لأنه ارتأى أن الاقتصاد الماليزي يحتاج إلى تحسين هيكلي حتى يتسنى للبلد تجنب مصيدة الاقتصاد التقليدي، وزيادة معدل النمو بالاستثمار في التعليم، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والقطاعات الناشئة في الاقتصاد الجديد. وراهن أيضاً على الانتقال بماليزيا من الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط إلى أخرى ذات الدخل المرتفع؛ بإعادة هيكلة وتعزيز المجالات الاقتصادية الماليزية التي تتميز أصلاً بالقدرة التنافسية؛ مثل الخدمات، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والمصارف، والتكنولوجيا الخضراء والصناعات، إلخ.

2- حزب الرابطة الصينية الماليزية (PersatuanCina Malaysia)

أ- النشأة:

يمثل الماليزيون الصينيون ثاني أكبر مجموعة عرقية في الدولة الماليزية، ويتميزون بالمشاركة الفعالة في المشهد السياسي منذ قدومهم إليها في منتصف القرن التاسع عشر. وبدأت مظاهر السلوك السياسي للنخبة الصينية تتبلور بوضوح منذ سنوات ما بعد الاستقلال، وتحديداً مع انتخابات 1970، بمراوحة بين الانخراط الفعال في صياغة السياسات العامة وكذلك ردود فعل ضد الهيمنة السياسية للعنصر المالاوي في المرحلة عينها. وخلال السبعينيات غلبت على المشاركة السياسية للنخبة الصينية الرابطة الصينية الماليزية‹التجربة التشاركية التوافقية، بالرغم من سمتها التضامنية الأفقية،مع باقي المكونات العرقية ‹حزب المؤتمر الهندي الماليزي› و‹المنظمة الوطنية المالاوية المتحدة› في إطار تحالف الجبهة الوطنية، رغم الخلافات وتضارب المصالح بين مختلف هؤلاء الفاعلين.

وتميزت تجربة النخبة الصينية، المتعلمة أغلبها في الدول الغربية وذات التوجهات المحافظة والقومية، عبر التاريخ السياسي الماليزي المعاصر، بالدفاع عن مصالح مجموعتهم العرقية بشرط توافقها مع التوجهات العامة للدولة من جهة أولى، وانسجامها مع المصالح المجتمعية الكبرى للمجتمع الماليزي عموماً من جهة أخرى.

وصول هذه الأقلية إلى سدة الحكم كان من خلال تولي زعيم الحزب حقيبة وزارة المالية بعد انتخابات 2018، وقد تقارب مع الزعيم الماليزي (مهاتير محمد) بانضمامه إلى تحالف الأمل المعارض (الحاكم حالياً) في إشارة واضحة إلى تجاوز الفروقات العرقية والمراهنة فقط على تمتين التعاون الحزبي والتحالفات السياسية بمعزل عن النزعة الإيديولوجية.

لطالما تمتع الصينيون الماليزيون بنفوذ اقتصادي تجاري على الرغم من أنه لم تكن لديهم كثافة ديمغرافية مقارنة بالملاوي المسلمين، وقد منحهم الانضمام إلى التحالف الحاكم قوة سياسية ودوراً فعالاً في التأثير في السياسات العامة للدولة، وجعلهم قوة ضغط للحفاظ على علمانية الدولة، ضامنين بعض حقوق المواطنة، خاصة على مستوى الحريات الدينية-الثقافية[18].

وقد مثلت تشريعات الدستور الماليزي أسس العقد الاجتماعي الذي ينظم السلوكيات الاجتماعية داخل ماليزيا، على الرغم من أنها ترسخ صراحة لسياسة إقصائية لواقع التعددية العرقية في تعريفها للهوية الوطنية الرسمية على أساس ثوابت الثقافة الملاوية مثل الدين الإسلامي، واللغة الملاوية، والملكية، ومزايا اقتصادية وتعليمية.

ب- الشخصيات المؤثرة:

شهدت الرابطة الصينية الماليزية (MCA) قيادة جديدة في ظلّ صعود القيادة الحزبية ليوتونغ لي (LiowTiong Lai) الساعية إلى تجديد الحزب بهدف إعادة استقطاب الأصوات الصينية. من الصعب التأكد مما إذا كان لدى الرابطة الصينية الماليزية (MCA) أي فرص لتحقيق مطالب المجموعات العرقية الصينية، وبالمثل من المرجح أن هذا الحزب أصبح يعايش منافسة قوية مع حزب العدالة (PKR)، وكذلك حزب العمل الديمقراطي الصيني. من المرجح أن هذه المنافسة ستشهد قادة متحالفين مع نائب رئيس الحزب عزمان علي، الذي تحدى من قبل المعارضين له، ومن بينهم خالد إبراهيم ونور عزة أنور وتيان تشوا. وكذلك خضعت المشاركة السياسة للنخبة الصينية لضروريات التقسيم العمودي داخل كواليس تحالف الجبهة الوطنية ذات التنوع العرقي، بسبب الهيمنة الواضحة للمنظمة الوطنية الملاوية المتحدة من جهة أولى،

[18] النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مرجع سابق.

والانقسامات الحزبية الداخلية التي شتتت مواقف المجموعة الصينية من جهة أخرى.

وقد برهن العديد من المتابعين للشأن الماليزي أن صناع القرار المالاويون لطالما وظفوا المعطى العرقي مستغلين العنصر الصيني كبش فداء، أو العداء الداخلي في فترات الأزمات السياسية أو الاقتصادية باستهداف ‹الرأسمالية الصينية›، من حيث أن قدرتهم على الهيمنة الاقتصادية والتجارية عامل قوة ونفوذ (مثل حادثة 13 مايو/أيار).

عموماً، فإن تقييم الصينيين يعود إلى مساهمتهم الاقتصادية، وهو ما يعكس حقيقة أنهم عنصر مؤثر و‹فاعل رئيسي› في الاقتصاد الماليزي.

3- حزب المؤتمر الهندي الماليزي

أ- النشأة:

بدأت النخبة الهندية المتعلمة ذات الثقافة الإنكليزية في ماليزيا ببذل مجهودات كبيرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتنظَّم داخل الجمعيات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك مجموعات شبه سياسية، دون القدرة على بلورة مع الهوية عرقية متماسكة واضحة إلى حدود منتصف الأربعينيات من القرن العشرين. بين سنوات 1890 و1930، وخلال الاستعمار البريطاني (1874-1946)، جُلِب العمال من بلاد الهند (مستعمرة بريطانية) إلى ماليزيا للعمل بأجور منخفضة في المطاط، وقصب السكر، ونخيل الزيت، والأرز، ومزارع القهوة.

ولكن استطاعت هذه المجموعة العرقية ضبط أنماط المشاركة السياسية في السياق الماليزي مع تشكيل حزب المؤتمر الهندي الماليزي (MIC) في أغسطس/آب 1946، بعد بضعة أشهر فقط من تشكيل المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO).

شُكل هذا الحزب (MIC) كأول حزب سياسي تنضوي ضمنه الجالية الهندية في ماليزيا للدفاع عن المصالح الهندية، وبهذا مهد الرابطة الصينية الماليزية (MIC)الطريق لتحول الهوية الهندية من كونها مجتمعاً مهاجراً إلى مرتبة المواطنين في ماليزيا، رغم مواجهته

لموقات بخصوص الحشد والدعم المجتمعي[19]. وتعرضت المجموعة العرقية للهنود الماليزيين كذلك لضغوط في أثناء حكم مهاتير محمد، من حيث مساعيه للقضاء على التعلق الروحي لكثير من المالاويين بالعقيدة الهندوسية، وهو ما تسبب في المزيد من التهميش، كما يعتقد كثير من القيادات النخبوية للهنود.

تسببت قيادة مهاتير في إثارة الهواجس بين الهنود من حيث أن أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الإسلامية لحكومته تتمثل في احتواء غير ماليزيين واستيعاب الفوارق الثقافية العرقية داخل إطار الهويّة المالاوية، على الرغم من أن مقاربته الاتصالية كزعيم لمجتمع الأغلبية (مجتمع الملايو) كانت تؤسس للأفضلية الطائفية للمالاويين والتهميش للمجموعات الأخرى. في الحقيقة يتموقع الهنود الماليزيون بوصفهم مجموعة عرقية مهمشة بماليزيا بين الهيمنة السياسية للمالاويين والنفوذ الاقتصادي للصينيين، خاصة أن التنوع الثقافي والتفاوت الاجتماعي داخل المجموعة ذاتها قد أثر بعمق في دورهم السياسي والاقتصادي مقارنة بباقي المجموعات العرقية.

كما سبق أن ذكرنا، انشغلت النخب السياسية بتعزيز روح الانتماء للهوية الهندية الموحدة بين جميع الهنود الماليزيين، وهو ما عطل أو أخَّر المشاركة السياسية على مدى عقود القرن الماضي.

- أهم نقاط القوة في ائتلاف الجبهة الوطنية

استطاعت أحزاب الجبهة الوطنية استغلال مواقع التواصل الاجتماعي بشكل غير تقليدي في الانتخابات التشريعية العامة الرابعة عشرة (2018)، متجاوزة الفجوة ونقائص التواصل السياسي (الإلكتروني) الذي حصل في انتخابات السابقة، مقارنة بتباطؤ وضعف فعالية حركة الإعلام الاجتماعي للمعارضة[20]. في المقابل اكتفت الأحزاب المكونة لتحالف الأمل المعارض (PH)

19 Anbalakan Kailasam, Political Expediencies and the Process of Identity Construction: the Quest for Indian Identity in Malaysia, Kajian Malaysia Journal, Vol33, N1, 2015, p 1-18.

20 على سبيل المثالأثار فيديو(Kelantanese) الفيروسي الذي تموّله وتقدمه الجبهة الوطنية خلال حملتها الانتخابيةانزعاجاً لأنصار الحزب الماليزي الإسلامي PAS. وتجدر الإشارة إلى أنّ وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بـ PAS لم تعرض حتى الآن سوى عمليات إعادة نشر لمقاطع الفيديو والصور المخصصة لتوثيق تحركاتهم خلال الحملة

بترتيب حملتها الانتخابية من الناحية المالية والهيكلية في شكلها التقليدي والوصول إلى مختلف الأقاليم الماليزية،إلى درجة أنها لم تكن قادرة على إنشاء أشكال تواصل شديدة الفعالية، أو إطلاق حملة ضخمة على شبكة الإنترنت على غرار منافسها الأول BN. واعتمدت العديد من أحزاب المعارضة إلى حد كبير على وسائل الإعلام الاجتماعية فقط بهدف الإعلان عن دوائرها الانتخابية، في حين لا تزال أحزاب شابة تفتقر إلى الموارد اللازمة، مثل حزب الأمانة ‹الإسلامي›، وتحاول اللحاق بالركب فيما يتعلق ببناء حضور كبير لوسائل الإعلام الاجتماعية.

يراهن ائتلاف الجبهة الوطنية على الجمع بين العديد من الأحزاب ذات المرجعية العرقية المختلفة كهيكل حزبي متجانس مع واقع الاختلافات الاجتماعية والتنوع داخل المجتمع الماليزي، ولكن دون تعزيز معايير نموذج الديمقراطية التوافقية (مثل النموذج اللبناني). مع العلم أن الأحزاب السياسية المنضوية داخل هذا الائتلاف قد حافظت على عامل تفرد الهوية العرقية، حيث استطاعت السيطرة على مقاليد الحكم لأكثر من نصف قرن، من خلال تعزيزها لهذه السياسة: التفاوض الداخلي، وترسيخ نوع من الديمقراطية لتقاسم النجاحات، وتقريب وجهات النظر في البرامج الانتخابية، عوضاً عن الصراعات على أساس الهوية التي من شأنها إفشالهم وإقصاؤهم انتخابياً[21].

- أهم نقاط الضعف في ائتلاف الجبهة الوطنية

مارست قيادات الحزب الحاكم (أمنو) المتنفذة داخل الدوائر التشريعية والتنفيذية للحكومة، التي تتهمها المعارضة وكذلك بعض نشطاء المجتمع المدني باستغلال النفوذ، ضغوطاً وقيوداً على حرية التعبير و حرية الإعلام، وملاحقات قانونية (تلفيق تهم)، إلى جانب المركزية الشديدة للقرار السياسي-الإداري رغم الطابع الفيدرالي للدولة. وقد أدت استراتيجيات الحزب الحاكم إلى التحكم الكلي في أجهزة الدولة، والتلاعب بالدوائر الانتخابية وتطويعها لحساب

الانتخابية، بالإضافة إلى الإعلانات ومشاركة الأخبار الخاصة بالمرشحين.

21 Tham Jen Sern&HasmahZanuddin, Malaysia's 13th General Election Communication and Public Agenda in Social Media, Asian Journal for Public Opinion Research, Vol 1, No 2, February 2014. https://goo.gl/K6AnJ1

مرشحيه، التي أسس مهاتير محمد قواعدها وشبكاتها، صانعاً ما يطلق عليه الإدارة العميقة في ماليزيا، وهو ما زعزع مستويات الثقة الشعبية بمصداقيته وشفافية وعوده الانتخابية، خاصة بعد تورط أكبر قياداته (نجيب عبد الرزاق) في قضايا فساد.

في الغالب يوجه المنتقدون لـ(BN)اتهامات له باستغلال الموارد الوطنية العامة في سياق حملاتهم الانتخابية، في حين يلاحظ مراقبون آخرون أيضاً تطويع أجهزة الدولة لاستقطاب الولاءات من خلال المحسوبية والروابط الزبائنية.

لعل أبرز أخطاء القيادات الكبرى للتحالف الحاكم، وبالأخص أمنو، يتمثل في التعنت وتجاهل مطالب الحراك السياسي والمتغيرات الاجتماعية الحاصلة لدى الفئة المثقفة الماليزية بمختلف الخلفيات العرقية أو الدينية المطالبة بالمشاركة الفعلية في إدارة الشؤون العامة، من خلال حصول قياداتها الحزبية (الصينية/ الهندية) على حقائب وزارية. كذلك فقد اتسمت المواقف السياسية لرئيس الوزراء السابق (نجيب عبد الرزاق) بالضبابية والارتباك تجاه مطالب الأطراف المحافظة مثل جماعات المدافعة عن حقوق المالاويين(PERKASA) الداعية لضمانات وحقوق تمنح الأفضلية للعرق المالاوي على حساب بقية الطوائف العرقية،ومن ثم فإن تقاطع مسألة التعددية العرقية بالوحدة الوطنية مثّل تحدياً كبيراً لمختلف قادة الحزب الحاكم سابقاً، حيث ظهرت فكرة (ماليزيا المالاوية) منذ خمسينيات القرن الماضي، و ترسخت من خلال التشريعات الدستورية وتوجهات الدولة لترسيخ خصوصيات الهوية المالاوية وعاداتها وثوابتها الثقافية-الدينية كسمات أساسية للهوية القومية الماليزية[22].

أثبتت الانتخابات الأخيرة لعام 2018 أن الحزب الحاكم (أمنو) لا يستمد قوته واستمرارية بقائه المؤثر في المشهد السياسي الماليزي من قوة مؤسساته أو هياكله، بل إنه يرتكز بالأساس على كاريزما وقوة الزعيم الأول للحزب،ومن ثم فقد أظهر انشقاق مهاتير محمد، القيادي الأقوى فيه، أن العديد من الناخبين لا يحددون معايير ولائهم الفعلي للحزب (أمنو) على أساس برامجه الانتخابية أو إنجازاته أو مواقفه الإيديولوجية بل على ثقتهم وارتباطهم العاطفي بشخصية الزعيم (مهاتير)،لذلك اختاره الإصلاحيون مرشحاً لهم في الانتخابات

[22] النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية .. عبد الرحمن تونكين نموذجاً، مرجع سابق.

الأخيرة، وقائداً للمعارضة بعد انسحابه من الحزب الحاكم، وكذلك رمزاً للتمرد على أخطاء مؤسسة حزبية ساهم في بنائها و تحديد توجهاتها الكبرى بدعوته الصارمة للتغيير التي تشترط تنحية نجيب عبد الرزاق عن منصب رئاسة الوزراء من خلال حملة (حماية ماليزيا).

تجاهل الحزب الحاكم تقريباً الدعوات المتوالية من طرف بعض قيادات الحزب (عبد الله بدوي..) أو المعارضة والنشطاء في المجتمع المدني، لإجراء أجندة شاملة وواضحة للإصلاح السياسي في ماليزيا منذ بداية الأزمة المالية في عام 1998. وتدور مطالب التغيير حول إجراء إصلاح شامل للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث إنهم يطالبون بتأسيس منهجية عمل جديدة في إدارة الشأن العام؛ لأن ستين سنة من سيطرة ائتلاف الجبهة الوطنية المسترسل أدى بالضرورة إلى تدهور جودة الحوكمة، ولا تزال قضايا مركزية السلطة، وضعف الأداء البيروقراطي، ونوعية القيادة، والنزاهة، والشفافية، والفساد، تعرقل مسارات ماليزيا نحو التقدم[23]. ومن ثم يمكن القول إن الاطمئنان الكلي لقيادات الائتلاف الحاكم لاستمرارية نفوذهم، في ظل معارضة مشتتة وضعيفة نوعاً ما، كما ظهر في نتائج الانتخابات العامة الثالثة عشرة، جعلهم يتجاهلون مطالب الإصلاحيين الداعية لتعزيز قيم المساواة، والحريات، والكفاءة، مع التنصيص على التسامح العقائدي الفعلي للتفاعل مع واقع ماليزيا التعددي[24].

2- الحزب الإسلامي الماليزي

- النشأة:

تبلورت مسارات هذا الحزب الإسلامي-المتشكل في عام 1951-سياسياً وميدانياً، عندما تقاربت قياداته مع فكر وتوجهات حركة الشباب الإسلامي الماليزية، التي أسسها منذ 1971 الخريجون والطلبة الماليزيون بالجامعات الوطنية أو الأجنبية، مؤكدة تقاطع مواقفها وخلفياتها مع حركة الإخوان المسلمين بمصر. لا شك أن العزل السياسي الذي تعرض له الحزب في عام 1977 بعد إقصائه من الائتلاف الحاكم (UMNO) قد ألهم قياداته ضرورة اكتساح العمل

[23] Abdillah Noh, Political Change and Institutional Rigidity in Malaysia: Is there a Way Out?, ISEAS Yusoflshak Institute, 2016.www.iseas.edu.sg

[24] Navarria, G. Malaysia after the Election: A paradigm shift?2013. https://goo.gl/fhf69L

السياسي واكتساب جزء من الرأي العام الماليزي، بتحويل الحركة إلى قوة انتخابية، وتسخير التوجهات الدعوية لشبابها بهدف تعزيز مصداقيتها في الشارع الماليزي، كما حصل فعلياً في انتخابات 1978.

دفع نشوء فكرة الاندماج بين الدعوي والعمل السياسي إلى صعود قيادات مؤثرة مثل أنور إبراهيم (رئيس الحركة بين 1979-1981)، والهادي أوانج، ممن يؤمنون بضرورة تطبيق التعاليم الإسلامية في ماليزيا، بوصفها المرجعية الوحيدة لإدارة شؤون الحكم والمجتمع، مناهضين تبني الحزب الحاكم بقيادة رئيس الوزراء مهاتير محمد لمقولات النموذج الغربي (الاستعماري) والعلمانية. ولكن الرئيس الثالث للحزب، القيادي برهان الدين حلمي، أسس للبنية التحتية لثقافة الولاء للقيادات العليا للحزب والانضباط وفق قرارات المجموعة، كما أضاف الرئيس الخامس للحزب (يوسف روا) معالم الطاعة الكلية للمرجعيات الدينية-الحزبية، وهذا هو الاتجاه الإيراني أساساً الذي أدى إلى نوع من المغالاة في مركزية القرار دون وجود آلية للمراقبة أو المساءلة.

أهم مسألة تبرز في المسار التاريخي للحزب الإسلامي الماليزي (الذي أُسس في مرحلة ما قبل الاستقلال) تتمثل في ظهوره كقوة معارضة منظمة وذات قاعدة شعبية مقبولة، إلى درجة أن مهاتير محمد وباقي قيادات الحزب الحاكم (UMNO) عَدُّوها تحدياً وخصماً سياسياً قادراً على مزاحمتهم على أصوات الناخبين الملاويين من جهة أولى، وبلورة مشروع إيديولوجي يقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي لماليزيا بعد تنامي نفوذ التيارات الإسلامية بالمنطقة في أواخر سبعينيات القرن الماضي (الثورة الإيرانية/الإخوان المسلمون ..) من جهة ثانية[25].

وقد دفع هذا التخوف من تنامي الحضور السياسي-الدعوي للحزب الإسلامي في الشارع الماليزي إلى إدراج العديد من الأحكام الإسلامية في البرامج الانتخابية وجداول أعمال الحزب الحاكم؛ بهدف المحافظة على أغلبية القاعدة الشعبية (الملاوية)، المصدر الأول للشرعية السياسية من ناحية، وكذلك تقويض الاتهامات الموجهة إليهم بمساعي علمنة المجتمع الماليزي

25 Jason Abbott, Islamization in Malaysia: Processes and Dynamics, Contemporary Politics Journal, Routledge Taylor & Francis Group, June 2010, Vol 16, N2, 135-151. https://goo.gl/HLWDJY

وتحديثه بشكل سلطوي لا يراعي الخصوصيات الاجتماعية والأعراف والهوية.

- القيادة الحزبية الفاعلة:

- عبد الهادي أوانج

سرع تخلي أنور إبراهيم عن حركة الشباب الإسلامي الماليزي من صعود نجم عبد الهادي أوانج، وأدى تضارب المواقف وتناقضها بين مؤيد لقراره بالوقوف إلى جانب الحزب الحاكم، ورافض لذلك مفضلين دعمه الحزب الإسلامي الماليزي؛ إلى بروز العديد من القيادات الشابة المنشقة عن حركة الشباب الإسلامي، مثل فاضل نور وعبد الهادي أوانج، واستطاعت إعادة هيكلة الحزب، واستقطاب مناصريها الغاضبين بالأرياف والجامعات.

وقد شغل عبد الهادي أوانج أيضاً رئيس حكومة (ولاية ترغكانو)، وعرف منذ بداياته كرجل سياسة بالصرامة الدينية، إلى درجة توصيف المؤيدين للمنظمةِ الوطنية الماليزية المتحدة، الحزبِ الحاكم بقيادة مهاتير محمد منذ ثمانينيات القرن الماضي، بالكفار والخارجين عن الدين الإسلامي[26].

- أهم نقاط قوة الحزب الإسلامي الماليزي:

يبدو جلياً أنه في النقاشات الحاصلة حول الدين الإسلامي وتأثيره القوي في السياسة الماليزية، وفي معظم السياقات الانتخابية، تَستَحضر جميع الأحزاب التخوفات من فرض كل تعاليمه وحدوده؛ في دولة تروج للتعددية العرقية والدينية. وقد نشأت عملية التأريخ للحضور السياسي للتيارات السياسية الإسلامية داخل السياسات العامة للدولة الماليزية مع تنامي تأثير الحزب الإسلامي الماليزي (PAS)، خاصة أن هذا الحزب يتميز بالانضباط السياسي لقياداته، ووضوح توجهاته الإيديولوجية المحافظة القومية، وكذلك بمركزية القرار داخل هياكله التي تطورت مع كل من برهان الدين حلمي ويوسف روا.

[26] Ahmad Fauzi Abdul Hamid, The New Challenges of Political Islam in Malaysia, The Asia Research Centre CONFERENCE ON 4New Modes of Governance and Security Challenges in the Asia-Pacific', Murdoch University,June 2009.https://goo.gl/ozToqk

- أهم نقاط ضعف الحزب الإسلامي الماليزي:

تعكس التوجهات الإسلامية المتشددة موقف أعضاء الحزب المحافظين على مستوى القواعد الانتخابية، وكذلك بعض القيادات التي رأى فيها كثيرون تعارضاً تاماً مع المبادئ الكبرى للحكم الرشيد، والشفافية، والمصلحة العامة، وضروريات العمل السياسي في دولة ذات مرجعية تقدمية. ومن ثم أثَّرت حالة الانقسام الداخلي المتواصل في(PAS)بين التيار المحافظ والتيار التقدمي سلبياً في صورة الحزب الذي يتهمه خصومه بالدفاع عن مواقف إيديولوجية متشددة ومعادية لمكتسبات الهوية الماليزية (التسامح/ التنوع/ الحداثة ..). بالإضافة إلى ذلك، فعملية التضييق على الأصوات التقدمية، وإفشال استراتيجيات التغيير داخل هذا الحزب، زادت إضعاف مواقفه السياسية وتراجع مصداقيته لدى الرأي العام، حيث يتهمه خصومه بتبنيه للخطاب المزدوج وغياب الممارسة الديمقراطية التشاورية داخل هياكل اتخاذ القرار بسبب تعنت القيادات المحافظة.

من مفارقات هذا التيار الإسلامي السياسي، برغم تطويره لخطاب المعارضة ذات الخلفية الإيديولوجية الواضحة التي تنبع منها الهوية الوطنية الماليزية، أن تقويضه حدث من الداخل؛ عندما انضم القيادي (أنور إبراهيم) إلى مبادرة رسمية أطلقها مهاتير محمد في ثمانينيات القرن الماضي لصياغة سياسات إسلامية جديدة تحت رعاية المنظمة الوطنية لاتحاد المالاوي،ومن هنا بدأت المسيرة السياسية لأنور إبراهيم كقيادي بارز في الحزب الحاكم، متخلياً عن حركة الشباب الإسلامي الماليزي وآمال الكثيرين بقيادته المستقبلية للحزب الإسلامي الماليزي.

3- تحالف الأمل

1- حزب وحدة أبناء الأرض

أ- النشأة:

بعد مغادرة مهاتير محمد للحزب الحاكم (أمنو) في عام 2016، قرر تأسيس حزب معارض جديد (حزب وحدة أبناء الأرض الماليزية) (Parti PribumiBersatu Malaysia)، في يناير/ كانون الثاني 2017، بهدف الإطاحة بنجيب عبد الرزاق، وقد عُرقِل تسجيله قانونياً بحجة

تجاوز الآجال لتسليم وثائق خاصة بتشكيل الأحزاب في ماليزيا في أبريل/نيسان 2018، ومن ثم حُل حزب المعارضة الماليزي (PPBM) الذي شكله رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد مؤقتاً من قبل مسجل الجمعيات بسبب الإخفاق المزعوم في تقديم الوثائق الضرورية[27]. ولكن قيادات الحزب واصلت النشاط السياسي في إطار تحالف الأمل المعارض، التي اتهمت السلطة الحاكمة آنذاك بالاستغلال السيئ للسلطة والتضييق المنهج على قوى المعارضة.

ب- الشخصيات المؤثرة:

- مهاتير محمد:

رجع مهاتير محمد، البالغ من العمر 92 سنة، القيادي البارز في الحزب الحاكم سابقاً والمؤسس الفعلي للطفرة الاقتصادية الماليزية في التاريخ المعاصر، إلى العمل السياسي ضمن الصفوف الأولى للمعارضة لسياسات نجيب عبد الرزاق، بعد تقاعده في 2003، وبعد أن حكم الدولة رئيساً للوزراء 22 عاماً.

يرى العديد من الدارسين للتواصل السياسي لدى ‹مهاتير محمد› أن أسلوبه القيادي متأثر بشكل مباشر بالمدرسة الكونفشيوسية[28]* التي تحدد معايير الأخلاق الاجتماعية، والإيديولوجية السياسية، وطرق إدارة الشأن العام التي تمظهرت أساساً لديه في قدرته على التأسيس لسياسات مبتكرة وجديدة، مثل سياسات التقارب مع دول الشرق، أو أجندة التنمية الشاملة لمشروع «رؤية 2020»[29].

وعلى هذا فإن منظومة الحكم التي اتبعها مهاتير محمد تنطوي على نوع من المحافظة السياسية؛ وذلك بتعزيز كل مؤسسات الدولة وهيئات الحزب الحاكم لخدمة خيارات هو

---

27 Sumisha Naidu, Mahathir Mohamad's political partyprovisionally dissolved, 05 April 2018, Channel NewAsia.https://goo.gl/xpXikC

28 * الكونفشيوسية: هي مجموعة من المعتقدات والمبادئ في الفلسفة الصينية، طورت عن طريق تعاليم كونفشيوس وأتباعه،وتدور في مجملها حول الأخلاق والآداب، وطريقة إدارة الحكم والعلاقات الاجتماعية. أثرت هذه الفلسفة في منهج حياة العديد من الدول الآسيوية، حيث حددت لهم أنماط الحياة ومعايير القيم الاجتماعية، ووفرت المبادئ الأساسية التي قامت عليها النظريات والمؤسسات السياسية.

29 Joyce Cheah Lynn & Mohammed Khairie Ahmad, Confucian Value-Based Leadership Communication: A Study on Mahathir Mohamad, Malaysian Journal of Communication, Vol 33 (3) 2017, 140-156.https://goo.gl/GqMSHB

إنجاحها، ومعنى ذلك أن مهاتير دافع عن القيم الآسيوية للعمل السياسي كخصوصية الطابع (الديمقراطي) المتصالح مع خصوصيات الثقافة السياسية في ماليزيا. وهكذا يجوز التأسيس لتقاليد عمل سياسي هجين يراوح بين الديمقراطية والقيم الآسيوية، حيث تم التأكيد مراراً على عدم ملاءمة الديمقراطية الغربية الصرفة المرسخة للقيم الفردية للنموذج الماليزي الذي ينبني على القيم المشتركة والموروث، والإخلاص للنظام والسلطة، وبالأخص أحد ضمانات التقدم والازدهار وجود رجل الدولة/ الزعيم ‹القوي›.

وربما اختار مهاتير محمد سياسات التغيير التدريجي، حيث لطالما ربط بين التنمية والتقدم والازدهار واستقرار النظام، رغم المؤاخذات العامة نحو منهجه السلطوي وقبضته الأمنية التي أكدها واعتذر عنها في السباق الانتخابي لعام 2018.

طوع مهاتير محمد النظام السياسي الفيدرالي والتقسيم الإداري لماليزيا لخدمة سياساته الإصلاحية، خاصة أن رئيس الوزراء وحكومته يتمتعان بصلاحيات تشريعية وتنفيذية بفضل خصوصية النظام الهجين الذي يمزج بين الملكية الدستورية والديمقراطية البرلمانية، حيث تجاوز معوقات البيروقراطية الإدارية بفتح فرص التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات، وتقديم رؤية متكاملة للتنمية، وبالأخص إقامة شبكة علاقات تحالف على المستوى المركزي والأقاليم بين رجال الأعمال و السياسيين و المواطنين للحشد لخياراته الإصلاحية.

واضح أن مهاتير محمد قد أحكم سيطرته وضمن ولاءات الدولة العميقة (الإدارة وأجهزة الدولة) التي التزمت بتنفيذ وتطوير سياساته حتى بعد تنحيه عن السلطة في 2003، وقد خلفه ‹عبد الله بدوي› الذي واصل العمل على رؤية 2020، وكذلك أجندة السياسة الوطنية للتنمية تقريباً بذات الأسلوب (القيادة السياسية-الإدارية) والدفع بماليزيا نحو المزيد من العصرنة والتحديث[30].

كان استمرار سياسات تطوير ماليزيا طيلة مدة حكمه (1981-2003)، وقدرته على إدارة

[30] محمد مكرم بلعاوي، ماليزيا ماذا تعني عودة مهاتير محمد؟، المعهد المصري للدراسات، 14 مايو/أيار 2018. https://goo.gl/9aA7uc

الأزمات الداخلية، وكذلك بلورة التوجهات الكبرى للدبلوماسية الماليزية، نتاجاً لكاريزما قيادية تمتع بها مهاتير محمد-رغم مؤاخذات خصومه حول القبضة الأمنية-وأعاد إحياءها خلال السباق الانتخابي لعام 2018. ومن ثم ظهرت التوجهات القومية في أسلوب حكم مهاتير منذ أن خلف رئيس الوزراء ‹حسين أون› بتبنيه لرؤية تقدمية وفرضها واقعياً من خلال تغييرات جذرية وصادمة تهدف بالأساس إلى إعادة بناء ماليزيا موحدة وقوية، والدفع بالطائفة المالاوية للانخراط الفعال في الدوائر السياسية والاقتصادية المؤثرة في ظل الأسبقية التاريخية للصينيين (المسيطرين على الاقتصاد/ التعليم/ مراكز النفوذ ..)[31]. ويظهر جلياً أن مهاتير محمد قد راهن على إحداث النقلة النوعية في السياسات الإدارية بإحداث التغيير في ذهنية الموظفين، وإصلاحات جريئة في الإدارة العامة، بالإضافة إلى تسريع الجهود الرامية لجعل ماليزيا دولة متقدمة. ومعنى ذلك أن مهاتير محمد يُعد لدى عموم الماليزيين، وكذلك دولياً، المؤسس الفعلي لماليزيا الحديثة؛ حيث استطاع وبشكل منهجي إدخال حيوية تغيير الإصلاحي بتعزيز التحديث على المستويات الهيكلية-الإدارية، والثقافية-الاجتماعية، وكذلك تقاليد العمل السياسي[32].

على الرغم من الأزمات المتكررة التي أثرت بعمق في إدارة مهاتير، فإن مهاراته القيادية للحزب الحاكم وقدرته على استقطاب الأنصار واحتواء خصومه قد أعطته الثبات بما يكفي لتحمل الضغوط الداخلية والخارجية على حد سواء، إلى درجة أن تحالف الجبهة الوطنية (BN) قد حافظ على أكثر من ثلثي الأغلبية في جميع الانتخابات الخمسة خلال ولايته لتتراجع النسبة مع رئيس الوزراء اللاحق (عبد الله بدوي). ومن ثم خصص مهاتير محمد ظاهرة زعماتية تتلخص في مصطلح ‹المهاتيرية› التي تضمنت مبادئ حكمه القوي لمدة 22 عاماً.

في سياقات المنعطف التاريخي في ثمانينيات القرن الماضي على سبيل المثال، وبالتوازي مع تصاعد نفوذ التيارات الإسلامية (الحزب الماليزي الإسلامي)، ركز مهاتير محمد على سرديات التوجس من أجندات أسلمة ماليزيا، وسعى فعلياً لاحتواء القاعدة الانتخابية المالاوية بالتوجه نحو سياسات وصاية الدولة على الدين،وقد أعلن ذلك صراحة في اجتماع لحزب (أمنو) في عام

31 المرجع نفسه.

32 ساسة بوست، عجوز يجدد أمل شباب ماليزيا .. القصة الكاملة لمهاتير محمدو صعوده الجديد، 14 مايو/أيار 2018. https://goo.gl/FQQPs4

1982، بعد أن بدأ الاستراتيجية الهجومية ضد التيار السياسي الإسلامي وإفراغه من كوادره المؤثرة في الرأي العام للملايو مثل أنور إبراهيم، في قوله التالي: «إننا نواجه هذه الأيام التحدي الأكبر، وهو النضال لتغيير سلوك الملايو بما يتوافق مع تعاليم الإسلام في هذا العصر الحديث... إن مهمة أمنو الآن هي في تشجيع الممارسات الإسلامية، والتأكد من أن المجتمع الماليزي يلتزم حقاً بتعاليم الإسلام»[33].

2- حزب عدالة الشعب

أ- النشأة:

شُكل هذا الحزب من قيادات منشقة عن حزب "أمنو" ومتعاطفة مع أنور إبراهيم، ممن يرون أن مهاتير محمد قد ظلمه بعد أن قاد حملة لطرده من الحزب والتسريع في محاكمته باتهامات أخلاقية منافية لتعاليم الدين الإسلامي وكذلك قضايا فساد مالي. فقد أقال رئيس الوزراء، مهاتير محمد، أنور إبراهيم في 2 سبتمبر/أيلول 1998-إثر خلافات حول الحلول المثلى للأزمة الاقتصادية-من منصبه وزيراً للمالية، وكذلك من منصب نائب رئيس الوزراء، ومن منصب نائب رئيس حزب أمنو، لتصبح من أهم الأحداث السياسية المفصلية في تاريخ ماليزيا المعاصر وقضية رأي عام محلي ودولي.

وبذلك أسس حزب العدالة (KeAdilan) أنصار أنور إبراهيم، وبقيادة زوجته "عزيزة وان إسماعيل"، وهو قابع في السجن، مكونين مع الحزب الإسلامي الماليزي وحزب العمل الصيني ائتلاف «التحالف البديل» في تسعينيات القرن الماضي، ولكنه سرعان ما عرف انقسامات بسبب الاختلافات الإيديولوجية بين مكوناته[34].

وخلال الانتخابات العامة لسنة 1999، تمكن حزب العدالة من تحقيق نجاحات مشجعة (7 مقاعد) حيث تمكنت عزيزة وان من الفوز بالمقعد المحسوب على زوجها عندما كان أحد مرشحي حزب أمنو الحاكم. ولكن هذا الحزب عايش العديد من الأزمات الداخلية والانقسامات،

---

[33] النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مرجع سابق.

[34] Jason P. Abbott,Vanquishing Banquo's Ghost: The Anwar Ibrahim Affair and its Impact on Malaysian Politics, Asian Studies Review Journal, Vol 25, N 3, September 2001.https://goo.gl/xLRETW

خاصة عندما تراجع اهتمام الرأي العام والإعلام والنخب السياسية بقضية أنور إبراهيم.

ب- القيادات الحزبية المؤثرة:

- أنور إبراهيم:

تولى أنور إبراهيم قيادة هذا الحزب بعد انشقاقه عن المنظمة الوطنية لاتحاد المالاوي التي انضم إليها بعد تخليه عن حركة الشباب الإسلامي الماليزي في بداية ثمانينيات القرن الماضي، بإيعاز من رئيس الوزراء مهاتير محمد، في إطار سياسات عامة لاحتواء خطر التيارات السياسية الإسلامية، وقدرتهم على استقطاب ما يناهز 30% من أصوات الناخبين المالاوي. وقد مثَّل انضمام أنور إبراهيم إلى الحزب الحاكم (أمنو) نجاحاً كبيراً للاستراتيجية الهجومية لمهاتير ضد الحزب الإسلامي الماليزي، واحتوائه للقيادات المؤثرة من جهة أولى، ومنحه هذا الاصطفاف فرصة تسلم العديد من المناصب الوزارية المهمة مثل وزارة الشباب والرياضة، ووزارة التعليم، ووزارة المالية، وكذلك رئاسة حزب أمنو، وتولى منصب نائب رئيس الوزراء.

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي حظي أنور إبراهيم بثقة الشارع الماليزي ومراهنته على مهاراته القيادية وشخصيته الكاريزمية لخلافة مهاتير محمد، والإيمان بقدراته على تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية لماليزيا. وقد زادت شعبيته بعد أن حُكم عليه بالسجن ست سنوات في أغسطس/آب 1999، بتهم تلفيقية، حسبما يؤكد أنصاره، وقد عدته منظمات دولية -مثل منظمة العفو الدولية و هيومنرايتس ووتش- أحد سجناء الرأي، مشككين في نزاهة المحاكمة.

3- حزب الأمانة الوطنية

أ- النشأة:

دفع النزاع بين قيادات الحزب الإسلامي الماليزي الذي عززه التيار المحافظ فيه بمقارباته للعمل السياسي التي رأوا أنها تعزز مقولات التشدد الديني، دفع القيادات المطالبة بمراجعات ذات خلفية تقدمية إلى التوجه نحو خيار الانشقاق، وتأسيس حزب الأمانة الوطنية (Parti Amanah Negara) سنة 2015، على أساس مقاربة الإسلام المعتدل.

في مرحلة ما قبل انتخابات 2018 انخرط هذا الحزب في صف المعارضة، وانضم إلى تحالف الأمل، متبنياً مواقف سياسية ومقترحات انتخابية تعكس رؤية تقدمية للإسلام ومتصالحة مع الهوية الماليزية، كما يصرح بذلك العديد من قياداته.

يعد (حزب الأمانة الوطنية) ذو المرجعية الإسلامية نتاج مسارات صراع إيديولوجية طويلة بين التيار المحافظ والتيار التقدمي داخل الحزب الماليزي الإسلامي(PAS)، وكذلك تعبيراً عن حالة توجس لدى بعض الفئات الماليزية من سيناريوهات (أسلمة الدولة) وبحثهم عن البديل (التقدمي)[35].

- نقاط قوة ائتلاف تحالف الأمل

يبدو جلياً أن مهاتير محمد قد وضع استراتيجيات لاسترجاع ثقة جزء من الملايو الغاضبين من حملاته التحريضية ضد القيادي أنور إبراهيم الذي مازال يتمتع بشعبية كبيرة في الشارع الماليزي، رغم الاتهامات في قضايا أخلاقية وفساد مالي؛ حيث تقدم بطلب عفو ملكي والتماس لإخراجه من السجن، بالإضافة إلى اتفاق لتسليمه منصب رئاسة الوزراء بعد عامين.

وتتواصل استراتيجية توظيف الصورة القوية لمهاتير المنغرسة في الذهنية الماليزية من خلال تحركات نائب رئيس الوزراء السابق محيي الدين ياسين إلى الاستفادة من قاعدته السياسية-الانتخابية في الجزء الشمالي من ولاية جوهور للتعبئة والحشد لهذا الائتلاف الحزبي الجديد، مستغلاً شبكة علاقات ومخزون الحزب الحاكم (أمنو).

- نقاط ضعف ائتلاف تحالف الأمل

العودة السياسية لمهاتير محمد من خلال تأسيسه لحزب جديد، وكذلك اصطفافه في المعارضة قبل فوزه في 9 مايو/أيار 2018) لا تقدم ضمانات بتغييرات جذرية وإصلاحات كبرى (الحريات المدنية/ اللامركزية التنفيذية/ الشفافية/ حقوق الأقليات العرقية ..) بقدر ما تثير مخاوف من إعادة تفعيل الظاهرة المهاتيرية بوصفها أحد المعوقات السابقة أمام

[35] Wan Saiful Wan Jan, Islamism in Malaysian Politics:The Splintering of the Islamic Party of Malaysia (PAS) and the Spread of Progressive Ideas, Conference Paper November 2017,Istanbul Network for Liberty.https://goo.gl/XZkSfi

إرساء نظام ديمقراطي مؤسساتي. وستواجه حكومة مهاتير الجديدة كذلك مسألة القومية الإثنية وتقاليد تفضيل المالاويين التي نظر إليها خلال سنوات حكمة الاثنتين والعشرين، في ظل تصاعد الأصوات المطالبة بترسيخ التعددية العرقية-الثقافية فعلياً (حقوق المواطنة/ المساواة ..) رافضين مفهوم القومية المالاوية، وداعين لماليزيا لكل الماليزيين[36]. ومن ثم ستُسائِل القواعد الانتخابية المتنوعة عرقياً،مهاتير محمد،مع الضغط عليه لتقديم مشروع يؤسس لوعي ثقافي جديد ويبني أسس الهوية القومية الماليزية المشتركة (متعددة الثقافات/ دون الأفضلية التقليدية للمالاوي) في ظل فوارق دينية واجتماعية كبيرة بين المالاوي والصينيين والهنود. وليس من الصعب الاستنتاج أن بعض التجارب السياسية السابقة، مثل مبادرة القيادي (عون جعفر) في بداية خمسينيات القرن الماضي عندما أسس الحزب الماليزي المستقل (IMP)، قد باءت بالفشل وخسرت دعم الناخب المالاوي والنخب السياسية لأنه تبنى فكرة الدولة المدنية الحاضنة للتعددية العرقية على أساس المواطنة المتساوية. لذلك ستكون هذه المرحلة الانتخابية اختباراً حقيقياً لمهاتير محمد وكذلك أنور إبراهيم في مواجهة مواقفهم القومية القديمة، وقدرتهم على تغييرها للتفاعل مع تحولات اجتماعية وحراك مجتمعي للأقليات بماليزيا، مقابل إمكانية خسارة أصوات وثقة الناخب المالاوي المتبني ليس فقط لمواقف ترسِّخ أفضليته وبل أيضاً المتمتع بتشريعات تمأسس لعلاقات فوقية مع باقي طوائف المجتمع الماليزي.

الاستنتاجات وقراءة في السيناريوهات المستقبلية للمشهد السياسي الماليزي

تبلورت الحركة الإصلاحية خلال انتخابات 2004، مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، بتدقيق وتوجس محلي ودولي حول دور التيارات الإسلامية في النظام السياسي الماليزي. وقد كانت هذه الانتخابات الأولى التي يخوضها رئيس الوزراء أحمد البدوي، الإصلاحي المدافع عن نموذج الإسلام المعتدل الذي يطلق عليه تسمية (الإسلام الحضاري).

وتُعَدُّ انتخابات 2008اللحظة الحاسمة في السياسة الماليزية، إذ جرت على ضوء احتجاجات كبيرة ضد الفساد الحكومي قادها ائتلاف من أجل انتخابات نزيهة ونظيفة (Bersih) وكذلك

[36] النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية .. عبد الرحمن تونكين نموذجاً، مرجع سابق.

منظمة قوة العمل لأجل حقوق الهندوس (Hindraf)، وقد استطاع هذا الحراك المدني التعبئة والحشد ضد موازين القوى التقليدية في المشهد السياسي الماليزي، مستغلاً حالة الاستياء وانعدام الثقة لدى الناخبين، إلى درجة أن اتحاد الجبهة الوطنية فقد الأغلبية البرلمانية بعد أن خسر أصوات الناخبين الهنود.

يمكن القول إن التغيير الفعلي في المشهد السياسي الماليزي قد بدأ فعلياً في مارس/آذار 2008، حيث خسر الائتلاف الحاكم أغلبية الثلثين في الانتخابات التشريعية. وكذلك مثلت انتخابات 2013السياق الانتخابي الذي شهد انخفاضاً للدعم الشعبي لحكومة الجبهة الوطنية إلى أقل من 50% من مجموع أصوات الناخبين الماليزيين، بعد تحركات شبابية في العديد من المناطق احتجاجاً على مجموعة كبيرة من القضايا العالقة (منها الفساد الحكومي)، أما انتخابات 2018 فقد جددت التطلعات لترسيخ الديمقراطية الماليزية بعد أن عُد 9 مايو/أيار تاريخاً فارقاً في التاريخ المعاصر لماليزيا، التي ترنو نخبها السياسية والفاعلون الجدد إلى التأسيس الفعلي لماليزيا الجديدة الخالية من الفوارق بين المجموعات العرقية ماليزيا لكل الماليزيين).

بناء على هذه الخلفية التاريخية لبنية الدولة الماليزية وتركيبتها الديمغرافية والتطورات التي عرفتها الخريطة الحزبية يمكن استخلاص جملة النتائج التالية:

التوجه السياسي العام لتحالف الأمل لمأسسة التنوع العرقي على أساس حقوق المواطنة، بالإضافة إلى اعتبار مراجعة امتيازات الملايو وأفضليتهم على باقي المجموعات العرقية ضرورة، يجعل الأسئلة و القضايا التي تدور حول القوانين الإسلامية وتلاؤمها مع النفس الحداثي الذي يتشارك فيه أغلب قيادات الحزب أمنو الحاكم سابقاً، أو الائتلاف الحاكم الحالي (تحالف الأمل)،ولكن لعل التحدي الحقيقي للحكام الجدد يتمثل أساساً في امتيازات الملايو، وعلوية التعاليم الإسلامية، بالإضافة إلى إمكانية افتعال مناقشات حول دور الإسلام في الفضاء العام والسياسة والهوية الماليزية إذا ما تواصلت التحركات المجتمعية المطالبة بالتغيير.

وجود تقاليد حكم ائتلافين (واحد في الحكومة والآخر في المعارضة)، يبدو كافياً للحفاظ

على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي بماليزيا، خاصة أن كلاً منهما -في الغالب- يجتذب حصة متساوية تقريباً من أصوات الناخبين. بالإضافة إلى أن الائتلافات تخلق نوعاً من الثبات في المواقف الحزبية؛ لأن تشكلها يكون دوماً قبل الانتخابات لا بعدها، لكنها يثير الشكوك حول قدرتها على تجاوز الانقسامات العرقية داخلها بماليزيا في ظل الاختلاف الإيديولوجي الحاد. علاوة على ذلك، فإن الهيمنة القوية لطرف واحد على النظام السياسي، وهوما كان حاصلاً ما قبل انتخابات 2018، جعلت من السهل على الحزب الحاكم التحكم في توازنات القوى للمشهد السياسي وفقاً لخياراته كما فرض الحزب المهيمن تأثيراً كبيراً على الطريقة التي تتعامل بها مؤسسات الدولة مع التعدد الثقافي-العرقي على مدى عدة عقود، ولكن التحدي الحقيقي لحكومة (مهاتير محمد) الحالية يتمثل في كيفية التعامل مع التحزب داخل هياكل الدولة في ظل تزعمه لحزب جديد وناشئ من جهة أولى، وإصرار واضح للمجموعات العرقية على تقلد المناصب الحكومية والمشاركة الندية والفعلية في القرار السياسي من جهة أخرى.

الحزب الإسلامي الماليزي من أكثر الأحزاب المعارضة وضوحاً من حيث التوجهات والمواقف السياسية، وبالأخص الهدف: تشكيل دولة إسلامية في ماليزيا، وتبعاً لذلك فإنه يتبنى سياسات وأفكاراً متجذرة في تعاليم الإسلام،ويسعى لتقديم رؤيته للمجتمع الماليزي بالاستناد إلى القيم الدينية الإسلامية التي يرى فيها تجديداً روحانياً قادراً على تحقيق العدالة والديمقراطية،والحفاظ على الأخلاق و السلوكيات الاجتماعية الراقية، خالياً من التشريعات القمعية والأنشطة الاقتصادية المحرمة مثل القمار. ومن ثم فهناك العديد من التساؤلات حول قدرة مهاتير محمد) على تفكيك البيروقراطية الإسلامية، التي أسسها شخصياً، وتعويضها بصيغ أكثر احتراما للحريات الدينية في بيئة معاصرة وأكثر انفتاحاً في ماليزيا.

تواجه العقيدة أو الإيديولوجية المهاتيرية عدة تحديات بفعل تأثرها بالتحولات الاجتماعية والصراعات السياسية المرافقة للتطوّر الطبيعي للمجتمع الماليزي، وازدياد الوعي السياسي مع ظهور فاعلين مؤثرين جدد (معارضة/ مجتمع مدني/إعلام إلكتروني/أحزاب).تجعل مختلف المتغيرات من التوجه لإعادة إحياء المهاتيرية فقط بوصول مؤسسها «مهاتير محمد» إلى رئاسة الوزراء في مايو/أيار 2018مهمة ناقصة دون تجديد لمقومات الإيديولوجيا بما يتناسب

مع الثقافة السياسية والوعي المتزايد لدى الشارع الماليزي من جهة أولى، ودون إعادة تنظيم المشهد الوطني ذاته وتعبئته بمشروع كبير بحجم المشروع القومي الرأسمالي السابق «رؤية 2020» الذي تخلى عنه أصلاً بخروجه من المنظمة الوطنية المالاوية المتحدة والتحاقه بصفوف الإصلاحيين (تحالف الأمل Pakatan Harapan)، فقد عرفت ماليزيا منذ 2003 (تاريخ انسحاب مهاتير محمد من المناصب السياسية)،من دون شك، مستويات متقدمة من التغير في منظومة الحكم الماليزية.

شهد المشهد السياسي في ماليزيا العديد من التغييرات بالتوازي مع التطور السريع للبلد والتقدم التكنولوجي العالمي، مما أنتج فاعلين جدداً مؤثرين في الرأي العام؛ مثل المدونين، والجمعيات، وحركات اجتماعية قادرة على التواصل مع الشارع الماليزي، وتغيير المعطيات وموازين القوى. لذلك تواجه الحكومة الحالية، وبالأخص مهاتير محمد ذو الـ 92 عاماً من العمر، تحديات الابتكار السياسي، وضروريات تغيير نمط الفكر في ظل مطالب هؤلاء الفاعلين الجدد بنظام ديمقراطي في ماليزيا» ولعل عملية التغيير، المليئة بالتناقضات، نحو الابتكار السياسي قد حدثت خلال الانتخابات التشريعية الرابعة عشرة (2018) التي أسفرت عن نتائج غير متوقعة بإسقاطها للائتلاف الحاكم بعدما يناهز 61 عاماً من الهيمنة التامة على الحكومة على يد المؤسس الأبرز لنجاحات باريسان ناشيونال (الجبهة الوطنية)»مهاتير محمد». لكن من المهم القول إن مرحلة ما بعد الانتخابات أظهرت أن ما يناهز 70 بالمئة من الناخبين الماليزيين ما زالوا يفضلون الولاء الحزبي للمنظمة الوطنية المالاوية المتحدة (UMNO)، ثم الحزب الإسلامي الماليزي، وهو ما يزيد من صعوبة تجربة الحكم لمهاتير محمد، المطالب بإيجاد الحلول والبدائل العملية لقضايا ارتفاع تكاليف المعيشة، والضرائب، ومشاكل الخدمات، والفساد.

تعد الانتخابات العامة الرابعة عشرة التي جرت في ماليزيا في 9 مايو/أيار 2018، حدثاً تاريخياً غيَّر المشهد السياسي للمرة الأولى على مدى ستين عاماً، حيث تسببت هذه الانتخابات في تغيير الحكومة من تحالف باريسان ناشيونال (الجبهة الوطنية) إلى تحالف آخر يُسمى باكاتان هارابان (ائتلاف الأمل)، الذي شُكل في عام 2015. ولا ريب أن التغيير التاريخي قد تمثل بالأساس في النتيجة النهائية للصراعات الداخلية بين نخب الملايو الحاكمة، التي بدأت

بالانقسام منذ عام 1999، بإنهاء حقبة الهيمنة المستمرة للمنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO) على المشهد السياسي في ذات الوقت. وقد أنتج الصدام السياسي بين نخب الملايو البديل الحزبي من داخل ذات المنظومة، مع صعود حزب (بارتي كاديلان راكيات) (PKR) الذي مهد لعودة مهاتير محمد بتحالف استراتيجي مع عدة أحزاب أخرى.

لقد غيرت انتخابات 2018 المشهد السياسي الماليزي بأكمله، متحدية كل التكهنات والتوقعات السابقة حول نتائجها، ويمكن القول إنها كانت نتاج عدة متغيرات أثرت بعمق في السياسة الماليزية على مدى العقدين الماضيين، حيث تحولت مقومات التنافس الانتخابي من الولاء الحزبي على أساس الانتماء العرقي إلى ترسيخ تدريجي لنظام حزبي مدني حيث تعطى الأولوية للحكم الرشيد، وزيادة المساءلة العامة والمساواة السياسية بشكل عام.

مما لا شك فيه أن العامل الأكثر غرابة في هذه الانتخابات الأخيرة يتمثل في العودة السياسية ‹للأسطورة المهاتيرية›، بتاريخ كبير لزعيم ذي كاريزما وشعبية كبيرة محلياً ودولياً، وقدرات على التواصل السياسي، والذكاء السياسي في تحويل ماليزيا إلى اقتصاد حديث على الرغم من الكثير من المؤاخذات السياسية خلال رئاسته التي استمرت 22 عاماً.

وباعتباره المهندس الأهم لماليزيا الحديثة، ظل مهاتير منتقداً يقظاً لما عده خطأً في السياسات الحكومية لما بعد 2002، لذلك كان حاسماً بشأن إخفاق الأسلوب القيادي لعبد الله بدوي ثم نجيب عبد الرزاق، بسبب تعدد الصراعات السياسية، وانتشار الفساد، واستنزاف موارد البلاد.

لعل عودة المهاتيرية تعكس المزاج الانتخابي وتطلعات الأجيال الجديدة إلى ماليزيا بتغيير سياسي شبه كلي، يقطع مع نواقص 61 سنة من الهيمنة الحزبية للجبهة الوطنية، ويؤسس لإعادة تشكيل التوازنات على يد مهاتير محمد، بوصفه الزعيم المؤسس لماليزيا الحديثة، وحالياً المنقذ لها. أظهر هذا التغيير السياسي ‹تسونامي ماليزيا› نهاية حقبة تاريخية؛ بإزاحة المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO) وكذلك الجبهة الوطنية(BN)عن السلطة بتحالف بين أعداء سابقين (مهاتير محمد وأنور إبراهيم)، وهو ما يهدد الاستقرار السياسي لهذه التجربة الجديدة

إذا ما تغيرت المواقف وتصادمت المصالح بعد خروج أنور إبراهيم من السجن بعد أقل من عامين.

المراجع

- إسراء كاظم الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، أبريل/نيسان 2014.
- سامر علاوي، ماليزيا .. خريطةمتشرذمة قبيل الانتخابات، شبكة الجزيرة الإعلامية، 9 مايو/أيار 2018.https://goo.gl/3i5Cvb
- عجوز يجدد أمل شباب ماليزيا .. القصة الكاملة لمهاتير محمدوصعوده الجديد، ساسة بوست، 14 مايو/أيار 2018.https://goo.gl/FQQPs4
- قصة سقوط رئيس وزراء ماليزيا السابق في وحل الفساد والغطرسة .. زوجته وليوناردو دي كابريو أجزاء في مسلسل السقوط (مترجم)، عربي بوست، 16 مايو/أيار 2018.https://goo.gl/Zdp7AA
- لماذا عاد مهاتير محمد إلى السياسة بعدما اعتزلها؟ فوزه أنهى 60 عاماً من سيطرة (الجبهة الوطنية) على الحكم (مترجم)، عربي بوست، 10 مايو/أيار 2018.https://goo.gl/J3rhyF
- محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 136، الطبعة الأولى، 2008.http://www.ecssr.ae
- محمد مكرم بلعاوي، ماليزيا ماذا تعني عودة مهاتير محمد؟ المعهد المصري للدراسات، 14 مايو/أيار 2018.https://goo.gl/9aA7uc
- معتز زاهر، ماليزيا تشهد نقلة تاريخية □□ قراءة في الانتخابات الماليزية، مركز رؤيا للبحوث والدراسات، 11 مايو/أيار 2018.http://r.□Page/yaa.cc/8289
- بجائزة الملك فيصل العالمية لعام 2011 ميلادي.http://kingfaisalprize.org/ar
- نجم عبد الله الغزي، النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية .. عبد الرحمن تونكين نموذجاً، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد 5، العدد

1، مارس/آذار 2015.

- وونج شين هوات، هل ستقوم ماليزيا بتغيير المسار الإسلامي؟،موقع اللواء، 16 مارس/ آذار 2018. https://goo.gl/e7ZExr

- Abdillah Noh, Political Change and Institutional Rigidity in Malaysia: Is there a Way Out?, ISEAS YusofIshak Institute, 2016. www.iseas.edu.sg
- Ahmad Fauzi Abdul Hamid &MuhamadTakiyuddin Ismail, Islamist Conservatism and the Demise of Islam Hadhari in Malaysia, Islam and Christian–Muslim Relations,17 February 2014. https://goo.gl/iksiVa
- Ahmad Fauzi Abdul Hamid, The New Challenges of Political Islam in Malaysia, The Asia Research Centre CONFERENCE ON 4New Modes of Governance and Security Challenges in the Asia-Pacific', Murdoch University,June 2009.https://goo.gl/ozToqk
- Jason Abbott, Islamization in Malaysia: Processes and Dynamics, Contemporary Politics Journal, Routledge Taylor & Francis Group, June 2010. https://goo.gl/HLWDJY
- Ahmad Fauzi Hamid &Muhamadtakiyuddin Ismail, Abdullah Ahmad Badawi: A Malaysian Neo-Conservatives?,Japanese Journal of Political Sciences, September 2012.https://goo.gl/JG4Hba
- Jason P. Abbott,Vanquishing Banquo's Ghost: The Anwar Ibrahim Affair and its Impact on Malaysian Politics, Asian Studies Review Journal, Vol 25, N 3, September 2001. https://goo.gl/xLRETW
- Jiri Holik, Malaysia: Between Democracy and Authoritarianism, Association of International Affairs, September, 2011. https://goo.gl/rNFCM3
- Joyce Cheah Lynn & Mohammed Khairie Ahmad, Confucian Value-Based Leadership Communication: A Study on Mahathir Mohamad, Malaysian Journal of Communication, Vol 2017 (3) 33. https://goo.gl/

GqMSHB

- Karl C. L. Lee and S. K. Chia Malaysia's General Election: The Battleground States February 2018 ,01.https://goo.gl/oBbN2h
- Luke Hunt, Can the New Mahathir-Anwar Alliance Defeat Najib in Malaysia's Election? January 2018 ,09. https://goo.gl/wCr8jc
- LukmanThaib, Muslim Politics in Malaysia and the Democratization Process, International Journal of Islamic Thought, Vol 3, June 2013.
- MichioUeda, Malaysia's New Political Tsunami, May 2018 ,12.https://goo.gl/Fq4Y3x
- Muhamed Ali, Malaysia's Islam Hadhari and the role of the Nation-State in International Relations, Islam and International Relations (Abdelkader et al (ed)), Springer Press,pp 2016 .228-207. https://goo.gl/hqsP8J
- Navarria, G. Malaysia after the Election: A paradigm shift? 2013. https://goo.gl/fhf69L
- Sumisha Naidu, Another PMscorned by Mahathir, Abdullah Badawi warns voters to be careful about who they choose in GE14, Channel NewAsia, 06 May 2018.https://goo.gl/8hf4Xr
- Sumisha Naidu, Mahathir Mohamad's political partyprovisionally dissolved, 05 April 2018, Channel NewAsia, https://goo.gl/xpXikC
- Tham Jen Sern&HasmahZanuddin, Malaysia's 13th General Election Communication and Public Agenda in Social Media, Asian Journal for Public Opinion Research, Vol 1, No 2, February 2014. https://goo.gl/K6AnJ1
- Wan Saiful Wan Jan, Islamism in Malaysian Politics: The Splintering of the Islamic Party of Malaysia (PAS) and the Spread of Progressive Ideas, Conference Paper November 2017, Istanbul Network for Liberty: https://goo.gl/XZkSfi

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

WAPOR
WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch
Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca / globalresearch.org

MMIRA Mixed Methods International Research Association

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

fikercenter
+90 535 320 46 03
+90 212 70 77 79
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com